



الجلسة ٦٦٠٤

الاثنين ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد هارديب سينغ بوري (الهند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد تشوركن ألمانيا السيد فيتغ البرازيل السيدة دانلوب البرتغال السيد كابرال البوسنة والهرسك السيد باربايتش جنوب أفريقيا السيد سانغكو الصين السيد لي باودونغ فرنسا السيد بريانس غابون السيد ميسون كولومبيا السيد أوسوريو لبنان السيد سلام المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير مارك لايل غرانت نيجيريا السيد أونوو الولايات المتحدة الأمريكية السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، و ١١٩٩ (١٩٩٨)، و ١٢٠٣ (١٩٩٨)، و ١٢٣٩ (١٩٩٩)، و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2011/514)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room U-506



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2011/514)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل صربيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة. بالنيابة عن مجلس الأمن، أرحب بمعالي السيد فوك يرميتش، وزير الخارجية في صربيا.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد فريد ظريف، الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس إلى السيد أنور خوجة.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/514، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

أعطي الكلمة الآن للسيد فريد ظريف.

السيد ظريف (تكلم بالإنكليزية): يعرض التقرير

المعروض على المجلس (S/2011/514) تفاصيل أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو خلال الفترة من ١٦ نيسان/أبريل إلى ١٥ تموز/يوليه ٢٠١١. كما يعلم المجلس، فإن محاولة من جانب سلطات كوسوفو للسيطرة على البوابتين ١ و ٣١ على الخط الحدودي الإداري، في الأيام التالية لنهاية الفترة المشمولة بالتقرير، في يوم ٢٥ تموز/يوليه بالتحديد، دفعت وكيل الأمين العام السابق لعمليات حفظ السلام الآن لو روا، إلى تقديم إحاطة إعلامية في جلسة مغلقة للمجلس يوم ٢٨ تموز/يوليه عن الحالة في شمال كوسوفو. ورغم أن الحالة تحسنت إلى حد ما منذ ذلك الحين، إلا أنها لا تزال متوترة وغير قابلة للتنبؤ.

يرسم التقرير المعروض على المجلس صورة مفعممة بالأمل للحوار بين بريشتينا وبلغراد حتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. لكن الحالة تغيرت في الأيام التالية مباشرة، بدءا بتأجيل الجولة السادسة من حوار بريشتينا - بلغراد، في جملة أمور، بسبب استمرار الخلافات بين الطرفين بشأن مسألة أحتام جمارك كوسوفو. وفي ٢٠ تموز/يوليه، أعلنت بريشتينا فرض ما وصفته بأنه "تدابير المعاملة بالمثل" على السلع الصربية، فارضة عليها حظرا من الناحية الفعلية.

وفي ٢٥ تموز/يوليه، دون إنذار سابق أو تنسيق مع الوجود الدولي، حاولت سلطات كوسوفو نشر عناصر تابعة للوحدات الخاصة لعمليات شرطة كوسوفو عند نقطي العبور الحدوديتين الشمالييتين حيث لم تتمكن جمارك كوسوفو من العمل. وأوضح رئيس وزراء كوسوفو، السيد هاشم تاجي، أن الهدف من هذا الإجراء هو إرساء سيادة القانون، بما في ذلك المراقبة الجمركية لكوسوفو عند البوابات الشمالية، فضلا عن إنفاذ الحظر على السلع القادمة من صربيا.

بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو دوريات الشرطة في شمال كوسوفو، خاصة في المناطق المتعددة الأعراق، وتحافظ على وجود قوي في محكمة ميتروفيتشي/ميتروفيتشا الجزئية، التي لا تزال رمزا للخلاف والتراع.

ورغم احتواء الموقف والحيلولة دون فقدان المزيد من الأرواح، ينبغي أن نشير إلى أن الأحداث التي وقعت في شمال كوسوفو الشهر الماضي كانت أخطر أحداث أمنية منذ أعمال العنف في عام ٢٠٠٨، التي أودت بحياة ضابط شرطة دولي وأسفرت عن سقوط عشرات الجرحى. إنها تمثل تذكرة واضحة بأن المسائل التي تشكل أساس هذه الأحداث لا تزال بدون حل وتشكل تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار في كوسوفو. لذلك لا يزال من الضروري أن تحجم جميع الأطراف عن اتخاذ أي إجراء من جانب واحد من شأنه تصعيد التوتر الحالي.

ولا بد من أن نعمل جميعا من أجل تفادي تفاقم الوضع وإتاحة إحراز تقدم من خلال الحوار، كما هو متوقع من متحاورين مسؤولين وجديرين بالثقة. على القيادة في كل من بريشتينا وبلغراد مسؤولية وضع قدوة وإظهار ثقتهم، بطرق عملية، في الحوار كوسيلة لحل الخلافات، بدلا من الإجراءات الانفرادية.

بينما من حسن الحظ أن التوترات في الشمال لم تتسرب إلى بقية كوسوفو، إلا أننا شهدنا زيادة في عدد القضايا المتعلقة بتخويف صرب الكوسوفو وفي الهجمات على ممتلكاتهم في طوائفهم الواقعة جنوب نهر إيبار. ونعتقد أن الاضطرابات الأخيرة لا بد من أن تكون بمثابة إنذار إلى الجميع مؤداه أن بناء الثقة وتعزيز التعاون الطائفي والتفاهم لا يمكن تأجيلها أكثر من ذلك. وخلال الأزمة فإن لغة ونبرة الرسائل الصادرة من الجانبين، من الذين يتكلمون باسم

سأعرض بإيجاز الأحداث التي أعقبت ذلك. نجحت الوحدات الخاصة لعمليات شرطة كوسوفو في الوصول إلى البوابة ٣١، حيث أصيب ضابط واحد بسبب عبوة ناسفة مصنوعة يدويا، لكنها لم تتمكن من الانتشار عند البوابة ١ بسبب حواجز الطرق التي أقامها صرب شمال كوسوفو بعد فترة وجيزة من بدء العملية. ونتيجة لوجود حواجز الطرق تلك، لم تتمكن الوحدات الخاصة لعمليات شرطة كوسوفو من التقدم أو من التراجع. وردت قوة كوسوفو بنشر ثماني سرايا من سراياها الـ ١٥ في شمال كوسوفو، وفي ٢٦ تموز/يوليه، يسر قائد قوة كوسوفو اتفاقا بشأن انسحاب جميع عناصر الوحدات الخاصة لعمليات شرطة كوسوفو من شمال كوسوفو. واندلعت معركة مسلحة أثناء تحرك الوحدات الخاصة لعمليات شرطة كوسوفو أسفرت عن وفاة ضابط منها.

وفي حادثة منفصلة، أضرم ملثمون النيران في مرافق البوابة ١. ويخضع الحادثان حاليا لتحقيق جنائي ذي أولوية، تجريه بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. ودفع إضرام النيران في مرافق البوابة ١ قوة كوسوفو إلى إعلان البوابتين منطقتين محميتين عسكريا تحت سيطرة قوات القوة.

وفي أعقاب مزيد من الوساطة من جانب قائد قوة كوسوفو، ظهر تفاهم مشترك بأن القوة، في جملة أمور، سوف تكون مسؤولة عن البوابتين حتى ١٥ أيلول/سبتمبر على الأقل. يهدف هذا التفاهم إلى إدارة الوضع حتى تستأنف بلغراد وبريشتينا الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي في بروكسل، المقرر حاليا استئنافه في ٢ أيلول/سبتمبر.

ومن المأمول، عندما يستأنف الحوار، أن يحل الطرفان نزاعهما التجاري المستمر منذ أمد بعيد ويجدان طريقا يحظى بموافقة متبادلة إلى الأمام. في هذه الأثناء، زادت

المانحين الرئيسيين لا تركز على منع نشوب الصراعات أو المصالحة. لذلك، أود أن أناشد المجتمع الدولي الاستمرار في تقديم الدعم لعمل فريق الأمم المتحدة في كوسوفو الذي يعمل على إعادة بناء الثقة وتعزيز المصالحة.

قبل الانتقال إلى المسائل الأخرى، أود أن أبرز مسألة أخرى تتعلق بشمال كوسوفو وهي تهدد معيشة نحو زهاء ٣٥٠٠ موظف وأسرهم، وتزيد من خطورة إلحاق الضرر في العلاقة بين سلطات كوسوفو وطائفة صرب الكوسوفو في الشمال.

لقد علمت البعثة أن إدارة الضرائب في كوسوفو حجزت على حسابات بنكية تعود إلى شركة ترييتشا ذات الملكية الاجتماعية، وهي شركة للصناعات التعدينية وأكبر شركة موظفة للأفراد في شمال كوسوفو. والسبب الذي تدعيه إدارة الضرائب لذلك الحجز، ولكنه غير مدعوم بالأدلة تماما، هو أن هناك ضرائب مستحقة على شركة ترييتشا. ولكن بغض النظر عن السبب، فإن عمل إدارة الضرائب يمثل انتهاكات واضحة للقوانين والإجراءات المطبقة. وبناء على ذلك، خاطبت البعثة المحكمة المعنية، وطلبت منها العمل فورا على إلغاء قرار الحجز على الحسابات البنكية وإعادة الأموال التي تم الحجز عليها.

ونشعر بالقلق أيضا لأن آثار هذا العمل يمكن أن يتصورها السكان في شمال كوسوفو بأنها محاولة متعمدة للنيل من رفاههم، في الوقت الذي يتحتم فيه على سلطات كوسوفو أن تعبر بوضوح وبصورة موثوقة عن قلقها المعلن من أجل رفاه جميع الذين يعيشون على أرض كوسوفو في الشمال والجنوب على السواء.

ولعل التعبير الشديد والواضح عن ذلك القلق يمكننا أيضا من أن نرى درجة أكبر من التقدم في مجال عودة النازحين التي كما أبلغ الأمين العام، لا تزال بطيئة جدا.

بريشتينا ومن الذين يتكلمون بالنيابة عن بلغراد كانت في أحيان كثيرة رسائل تنم عن الهيمنة والفرقة، وفي أحيانا نادرة تنم عن التعاون والشمول. هذا النوع من الخطاب العام ما من شأنه إلا أن يعمق من عدم الثقة والعداوة المترسختين اللتين لا تزالان قائمتين بين الأغلبية من السكان وصرب الكوسوفو الذين يمثلون الأقلية، وخاصة في الشمال. وهناك حاجة ملحة تحمل القادة في الجانبين على أن يتكلموا بلغة التعايش السلمي والمصالحة وأن يقرنوا كلماتهم بالأفعال الملموسة. وتبعث البعثة بهذه الرسالة على نحو واضح وعلى نطاق واسع.

إن التصدع في العلاقات بين الطوائف يقوض بدرجة خطيرة الاستثمارات الكبيرة التي وضعها المجتمع الدولي للنهوض في التنمية المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية الشاملة في كوسوفو. ومن الجدير بالذكر أن البعثة وصناديق الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها والتي نشير إليها باسم "فريق الأمم المتحدة في كوسوفو"، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، كلها تقوم باتخاذ خطوات محددة لزيادة جهود المصالحة. ويعمل موظفونا في شمال كوسوفو يوميا مع الطوائف لتوضيح سوء الفهم، والتخفيف من أوجه القلق، ويقومون بالوساطة، كلما دعت الضرورة لذلك، بما في ذلك الوساطة بين الطوائف وبقية أعضاء المجتمع الدولي. ونواصل أيضا جهود التنسيق مع القيادة السياسية في كل من بريشتينا وبلغراد بغية الحفاظ على ثقة الجانبين.

إن الخطة المشتركة الراهنة لفريق الأمم المتحدة في كوسوفو تركز على مواضيع الشمول، والمشاركة والمساءلة، وتستفيد من نوعية فريق الأمم المتحدة في كوسوفو بوصفه شريكا محايدا، وتعمل مع هيكل الحكومة والمجتمع المدني، في شمال و جنوب نهر إيبار. وفي هذا الصدد، أود أن اذكر بأن فريق الأمم المتحدة في كوسوفو يعاني من نقص في تمويله بنسبة ٤٠ في المائة تقريبا. وفي الوقت نفسه فإن تدخلات

في أوروبا الوسطى. والهدف المشترك المسلم به يتمثل في حل هذه المسألة بسرعة ونجاح.

ولئن كانت مسألة تيسير البعثة للعلاقات الخارجية لكوسوفو لا تزال مسألة حساسة بالنسبة لبرشتينا، لاحظنا أن سلطات كوسوفو تتبع نهجا أكثر واقعية نحو المسألة. وفي هذا السياق نرحب ترحيبا كبيرا بقرار سلطات كوسوفو استئناف المشاركة في مجلس التعاون الإقليمي، الذي يتخذ من سرايفو مقراً له.

وأخيراً، أود أن أوفي المجلس بمعلومات مستكملة عن الخطوات التي تتخذها بعثة الاتحاد الأوروبي الجديدة لسيادة القانون في كوسوفو للتحقيق في الإدعاءات الواردة في تقرير مارتي، المقرر الخاص لمجلس أوروبا، عن المعاملة القاسية للناس والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو. لقد أعلمتنا بعثة الاتحاد الأوروبي الجديدة لسيادة القانون في كوسوفو بأنه قد تم تعيين أعضاء فريق التحقيق الخاص الذي سيقوم بالتحقيق في المسألة، وقد تم تأمين المرافق والمعدات في بروكسل، ومن المتوقع أن تبدأ فرقة العمل عملها في شهر أيلول/سبتمبر.

في الختام، وبالنيابة عن موظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أود أن أشكر المجلس على دعمه المستمر، وأكرر تأكيدنا له بأننا سنواصل تنفيذ الولاية التي أوكلها إلينا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ظريف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فوك يرميتش، وزير خارجية صربيا.

السيد يرميتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم سيدي على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة لمجلس

ووفقاً للأرقام التي صرحت بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بلغ العدد الإجمالي للعودة الطوعية إلى كوسوفو في الفترة بين نيسان/أبريل وتموز/يوليه ٣٣٣ شخصاً، لا يوجد من بينهم سوى ثمانية أعضاء في طوائف الأقليات. وكما أبلغنا في مرات عديدة، فمما يعرقل العودة عدم وجود توقعات اقتصادية للعائدين وموضوع عدم المصالحة الذي يؤثر بدرجة كبيرة في مسألة الأشخاص المفقودين.

وهذا اليوم الموافق ٣٠ آب/أغسطس، يصادف اليوم الدولي للأشخاص المفقودين. وللأسف خلال فترة الإبلاغ لم يتم الإبلاغ عن إحراز تقدم كبير في توضيح مصائر الأشخاص المفقودين المحليين. ويتجاوز عدد الذين لا يزالون في عداد المفقودين جراء صراع كوسوفو وما بعده ١٨٠٠ شخص. لذلك أجد النداء إلى جميع من بوسعهم المساعدة في توضيح مصائر الأشخاص المفقودين تمرير المعلومات ذات الصلة إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية لكي يعرف أعضاء الأسر الذين على قيد الحياة عن مصير أحبائهم وإنهاء هذا الفصل.

أود أن أوفي المجلس بآخر التطورات فيما يتعلق بمسألتين. الأولى وتعلق بتيسير البعثة للعلاقات الخارجية، ابتداء من اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى. وكما ذكرت في مستهل بياني، فقد فرضت سلطات كوسوفو في ٢٠ تموز/يوليه حظراً على شحن السلع التي تحمل أختام إدارة الضرائب والجمارك الصربية. بينما شرعت بلغراد في إجراءات تتعلق بحل الخلافات لمعالجة المسألة في إطار تنفيذ اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى، تم التيسير للتوصل إلى توافق في الآراء بين بلغراد وبريشينا مؤداه أنهما ستتناولان المسألة في جلسة الحوار المقبلة. وفي المشاورات التي تمت فيما بين بلغراد وبريشينا وجميع أصحاب المصالح المعنيين، تكفل البعثة التنسيق بين عملية الحوار واتفاق التجارة الحرة

مما يحول بالتالي دون أن يصبح إعلان كوسوفو للاستقلال الأحادي سابقة خطيرة ومزعزعة للاستقرار في العالم.

ومنذ أكثر من شهر واحد بقليل، أصبح الوضع فجأة في منطقتنا أقل أمنًا واستقرارًا وقابلية للتنبؤ. وكان ذلك العاقبة المباشرة للقرار غير المدروس للقيادة الانفصالية ذات الإثنية الألبانية، بأن تأمر بشن اقتحام مسلح غير مستفز على شمال كوسوفو، كجزء من خطة شريرة لفرض نظام غير شرعي وغير مرغوب فيه حتمًا على سكان ذلك الجزء من الإقليم. وإنني أحث مجلس الأمن على توجيه رسالة واضحة إلى المرتكبين، مفادها أن إجراءاتهم أحادية الجانب غير مقبولة مطلقًا.

وقد بدأت الأزمة يوم الإثنين في ٢٥ تموز/يوليه، حين تمّ حشد وتجهيز ميليشيا العمليات الخاصة لبريشتينا، المسماة بالوحدات الخاصة لعمليات شرطة كوسوفو الإقليمية، بمعدات كاملة لمكافحة الشغب. وقامت حاملات الجنود المدرعة بنقل مئات من الأفراد المسلحين بكثافة عبر نهر إيبار. وكان ذلك انتهاكا صارخا للاتفاق القائم منذ فترة طويلة بين بريشتينا وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، بأنه يتعين عدم نشر الوحدات الخاصة في الشمال دون موافقة البعثة. وقد اعتبرت أغلبية سكان شمال كوسوفو العمل غير المأذون به، بإرسال عناصر شبه عسكرية ذات إثنية ألبانية من جنوب كوسوفو، بمثابة محاولة لاحتلال الأرض.

وكانت مواجهة صربيا لاقتحام الوحدات الخاصة لعمليات شرطة كوسوفو الإقليمية سريعة ولكنها مدروسة. ففي غضون ساعات، أرسلت حكومة بلدي وفداً رسمياً إلى شمال كوسوفو للإسهام في تخفيف التوترات. وقد بدأ الموفدون المفاوضات مع قوة كوسوفو بشأن استعادة الاستقرار في الإقليم. وبحلول صباح يوم ٢٦ تموز/يوليه،

الأمن عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

أودّ في البداية أن أقدم بالنيابة عن جمهورية صربيا أعمق تعازي لجميع أولئك الذين تضرروا بالهجوم الإرهابي يوم الجمعة على دار الأمم المتحدة في العاصمة النيجيرية أبوجا. وإننا نتشاطر الاستنكار والإدانة اللذين أعرب عنهما الأمين العام والدول الأعضاء الأخرى. وستواصل صربيا القيام بدور نشيط في الجهود العالمية لمكافحة آفة الإرهاب بجميع أشكاله.

وإنني أشكر الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام على ملاحظاته، وأنوه مع الامتنان بالمقولة الواضحة في التقرير (S/2011/514) بأن أولويات بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لا تزال على حالها. وتتطلع صربيا إلى التعيين السريع لممثل خاص جديد. وسنبقى مشاركين بفعالية في المشاورات للوصول إلى ترشيح مقبول. وسيُسهم ذلك في ضمان أن تبقى البعثة المذكورة ركنًا لا غنى عنه للسلام والاستقرار في كوسوفو.

وأودّ أن أؤكد مجدداً موقف حكومة بلدي بشأن محاولة بريشتينا الانفصال الأحادي عن صربيا. فنحن لا ولن نُقرّه، صراحة أو ضمنا. فهذا أمرٌ مُقرّر بالإرادة الديمقراطية لشعبنا ومُكرّس في دستورنا.

إنّ أغلبية واسعة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة - ومن تلك الأعضاء في مجلس الأمن - لا تزال تحترم سيادة صربيا وسلامتها الإقليمية، وفقا للمبادئ الأساسية في ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي النهائية. وبالنيابة عن صربيا، أود أن أؤكد مجددا امتناننا العميق على دعم تلك الدول وتضامنها في مواجهة الضغط الهائل. وإننا نحضها على التمسك بموقفها المبدئي، مما يكفل عدم تشريع أية تحركات أحادية لفرض نتائج على النزاعات الإثنية والمتعلقة بالأراضي،

رسمية للمجلس (S/2011/482). وأكّرها اليوم - يجب استعادة الوضع السابق. كما يجب مسائلة أولئك الذين زرعوا الاستقرار في شمال كوسوفو عبر أعمال الوحدات الخاصة لعمليات شرطة كوسوفو. فالذي أصدر الأمر بعبور نهر إيبار انتهك اتفاقاً مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، ويجب أن يتحمل العواقب.

واليوم، في جلسة المجلس هذه، نطلب باحترام إجابات عن بعض الأسئلة التفصيلية جداً. فمن الذي أمرَ بالعمل الأحادي لمقاتلي الوحدات الخاصة لعمليات شرطة كوسوفو في ٢٥ تموز/يوليه؟ وهل علم أحد من المجتمع الدولي أنّ العملية كانت على وشك التنفيذ؟ ولماذا اختفت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو من شمال كوسوفو في أعقاب اقتحام الوحدات الخاصة لعمليات شرطة كوسوفو، تاركة الصربيين بدون أية حماية شرطية دولية مهما كان نوعها؟ ولماذا لم تمارس بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو سلطتها التنفيذية الواسعة - المحددة بوضوح في إجراء الاتحاد الأوروبي المشترك ذات الصلة - لتغيير قرار بريشتينا الأحادي فور بدء الاقتحام؟ وهل ينبغي السماح بنجاح المحاولات لإيجاد واقع ميداني جديد عبر استخدام القوة، وبخاصة حين كان الحوار بين الأطراف يعطي نتائجه؟ وماذا لو كان الصربيون هم الذين الإجراءات الأحادية الجانب بدل الألبانيين الإثنيين؟

ولم يكن يوم ٢٥ تموز/يوليه المرة الأولى التي تعمدت فيها بريشتينا زعزعة الاستقرار. فقد شهدنا هذا السيناريو من قبل - استفزاز يعقبه عنف، وأخيراً، محاولة إلقاء اللوم على الضحية. ففي الصيف الماضي، على سبيل المثال، عُقد اجتماع طارئ للمجلس في مواجهة محاولة قسرية لإنشاء ما يُسمّى مكتب حكومة كوسوفو في بلدة ميتروفيتشا الشمالية الصربية.

كان قائد قوة كوسوفو، اللواء في الجيش الألماني إرهارد بوهرلر، قد توصل إلى ما اعتبرناه اتفاقاً مع بريشتينا على انسحاب الوحدات الخاصة لعمليات شرطة كوسوفو من شمال كوسوفو. ولكن بعد انسحاب أوّل، استدار بعض الأفراد شبه العسكريين وبدأوا بالعودة ثانية. وقد أدى ذلك إلى مناوشات مع الصربيين المحليين، نتج عنها عدد من الإصابات، بينها إصابة قاتلة. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، بدأ مقاتلو الوحدات الخاصة لعمليات شرطة كوسوفو مغادرة شمال كوسوفو بشكل دائم. وعندئذٍ، بدا أنّ الهدوء والوضع السابق سيُستعادان سريعاً بدون المزيد من المشاحنات.

ولكن في صباح يوم ٢٧ تموز/يوليه، استرعى الانتباه حادث مؤسف جداً عند إحدى نقاط التفطيش، حين أشعل أفراد مقتنعون النار في المباني هناك. وقد أدانت الحكومة الصربية هذا العمل المتطرف إدانة قوية وفورية. كما أعربنا عن استعدادنا للعمل مع أصحاب المصلحة المعنيين للكشف عن هويّات مُنفّذي الحرائق ودوافعهم، وتحديد الجهة التي نفّذوا تعليماتها. وبعد ذلك بأيام قليلة، توصلت بلغراد وقوة كوسوفو إلى اتفاق بشأن كيفية إبقاء الوحدات الخاصة لعمليات شرطة كوسوفو وما يُسمّى جمارك كوسوفو خارج شمال كوسوفو. وفي ٣ آب/أغسطس، أصدر مقرّ قوة كوسوفو بياناً رسمياً يُحدّد بaramترات الاتفاق المؤقت.

إنّ ضمان السلام والأمن في كوسوفو هو مسؤولية مجلس الأمن، وفقاً للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولكي نفهم ما جرى ونُحدد المسؤول عن التدهور المأساوي في الاستقرار في جميع أنحاء البلاد، طلبنا مخاطبة المجلس بينما واصلت الأحداث تصاعدها. وقد عُقد اجتماع طارئ فعلاً؛ ولكن من المؤسف أنّه لم يُسمح لصوتنا بأن يُسمع في ذلك اليوم. ومنذ بداية هذه الأزمة، بقي موقفنا على حاله، كما أوضحت في رسالتي إلى الأمين العام، التي اعتُبر نصّها وثيقة

يمكن أن تعمل بدون حماية مسلحة مستمرة. ولقد أنشئت الهياكل الموازية الحقيقية العاملة في الإقليم بناء على إعلان الاستقلال من طرف واحد وما يسمى بدستور جمهورية كوسوفو، أي الوثيقة التي لم تنل الموافقة على الإطلاق من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أو من هذا المجلس.

أخيراً، أود أن أتناول الأساس الذي تعمل بموجبه قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي في كوسوفو. إن المعيار الوحيد المقبول - سواء داخل منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، وكذلك في هذا المجلس - هو القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وإطار الأمم المتحدة المحايد إزاء مسألة المركز. ففيما يتعلق بقوة كوسوفو، أشير إلى الفقرات ٥، ٦، ٧، ٩ و ١٩ من القرار، فضلاً عن النقطة ٣ في المرفق ١ والفقرتين ٣ و ٤ من المرفق ٢. وأشير أيضاً إلى الفقرة ٥ من إعلان قمة لشبونة الذي أصدرته منظمة حلف شمال الأطلسي عام ٢٠١٠، التي تنص، في جزء منها: "تظل قوة كوسوفو موجودة في كوسوفو بناء على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٢٤٤".

وفيما يتعلق ببعثة الاتحاد الأوروبي، أشير إلى الفقرة ٥٠ من تقرير الأمين العام الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الذي رحب به المجلس في البيان الرئاسي (S/PRST/2008/44). ونصها كما يلي:

"وسوف تولي بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون الاحترام الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وتعمل في إطار السلطة العامة للأمم المتحدة وفي حدود إطارها المحايد إزاء مسألة المركز." (S/2008/692، الفقرة ٥٠)

ومن المؤسف أن المجتمع الدولي لم يُوفق مراراً وتكراراً في مجابهة الأحادية الجانب لبريشتينا. فانظروا في مذبحه آذار/مارس ٢٠٠٤ التي أدت إلى تدمير ٣٥ كنيسة وديراً أوثوذكسياً في حملة منظمة للتطهير الثقافي دامت ثلاثة أيام. وبدل التأكد من سَوَق المذنبين إلى العدالة، تخلى المجتمع الدولي عن نهجه القائم على المعايير قبل المراكز. وقد كوفئ فعلياً الاعتداء الوحشي على أُسس هويتنا الوطنية والدينية، وكانت النتيجة إعلان الاستقلال الأحادي. وفازت به بريشتينا عام ٢٠٠٤، ولم يبقَ لديها سوى أسباب قليلة تجعلها تعتقد أنها لن تكسب مرة أخرى في ٢٥ تموز/يوليه.

ولا يمكن لهذا السلوك أن يُسهم في إحلال الأمن في البلقان، فيجب رفضه وإدانتته بأوضح العبارات الممكنة. والصمت اليوم سيُفسَّر في بريشتينا على أنه إذعان، مما يزيد بشكل مأساوي إمكانية المزيد من الإجراءات الأحادية في الشمال، ومنها محاولة احتلال محطة الكهرباء الفرعية في فلاك أو مبنى المحكمة في ميتروفيتشا الشمالية.

وقد انتشرت علناً عدة مفاهيم خاطئة خطيرة في الشهر الماضي أو ما قاربته. فيجب تصويب المسار. وأحد المعتقدات الخاطئة هو أن صربيا أرجأت جولة المحادثات التي كان مقرراً إجراؤها بين بلغراد وبريشتينا في ٢٠ تموز/يوليه. فهذا ببساطة غير صحيح. ولا يمكننا أن نتحمل أية مسؤولية عن قرار اللحظة الأخيرة الذي اتخذته مُيسَّر الحوار لفرض ثغرة في العملية المقررة استئنافها مع الشكر في غضون بضعة أيام.

والمفهوم الخاطئ الثاني يشمل العبارة المضللة "الهياكل الموازية" لتحديد المؤسسات الصربية في شمال كوسوفو. فهي لا تقتصر على أنها مشرعة بحقيقة كون الأغلبية الساحقة من السكان تدعمها، ولكنه لا يوجد في الشمال بديل يجتاز اختبار الديمقراطية. وهي الوحيدة التي

ومرة أخرى في بداية حزيران/يونيه. ووفقاً للبعثة، إن كنيسة القديس يوحنا المعمدان الكائنة في قرية سامودريزا والتي تعود للقرن الثالث عشر "كثيراً ما استخدمت كمرحاض وكموقع للتخلص من النفايات من جانب تلاميذ المدرسة الابتدائية [الكوسوفية الألبانية] المجاورة لأكثر من عقد من الزمان". وفي وقت سابق من هذا العام، تم اتخاذ تدابير في نهاية المطاف لحماية هذا المقام، بما في ذلك تركيب أبواب معدنية في مدخله. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، خلعت الأبواب للأسف، وبدأت الكنيسة تتعرض للتدنيس مرة أخرى. وسمحوا لي أن أؤكد على مدى أهمية هذا الموقع المقدس للشعب الصربي، حيث شيد على أساسات الكنيسة التي تناول فيها شهداء معركة كوسوفو القربان المقدس في عام ١٣٨٩، قبل توجههم لمواجهة الغزاة العثمانيين.

ولا بد للجو العام خلال الفترة المشمولة بالتقرير أن يوصف بالتدهور. إذ ما فتئ هذا الجو قائماً منذ بعض الوقت، لأن جذور الديمقراطية لم ترسخ في الإقليم. وأحدث مؤشر لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن الديمقراطية في كوسوفو يخلص إلى أن "العمليات الديمقراطية في كوسوفو لا تفي بالمعايير". وهذا يتفق مع نتائج التقرير الذي نشرته دار الحرية في حزيران/يونيه ٢٠١١ بعنوان "الدول التي تمر بمرحلة انتقالية". فقد خلص إلى أن السجل الشامل للديمقراطية في كوسوفو قد انخفض أكثر من أي سجل آخر في المنطقة الأوروبية، ولا سيما في مجالات العملية الانتخابية، ووسائل الإعلام المستقلة، والإطار القضائي والحكم الديمقراطي الوطني. كما أصدرت منظمة الشرطة الأوروبية خلال الفترة المشمولة بالتقرير تقييمها نصف السنوي عن خطر الجريمة المنظمة. فحدد كوسوفو كبؤرة رئيسية للجريمة الأوروبية المنظمة، وذكر أن الجماعات العرقية الألبانية "تظل الأبرز في تهريب الهيروين إلى الاتحاد الأوروبي ودخله".

وأشدد أيضاً على أن الإجراء المشترك للاتحاد الأوروبي الذي أنشأ البعثة يبدأ بإشارة مباشرة إلى الفقرة ١٩ من القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وانتقل الآن إلى الوضع الحالي في كوسوفو، بمعزل عن التطورات التي ذكرتها للتو. إن تقرير الأمين يؤكد على عدد من التطورات المثيرة للقلق بشأن الطائفة الصربية في الإقليم. فهو ينص على أنه:

"تضاعف تقريباً عدد الحوادث الإجرامية التي تمس المجتمعات المحلية للأقليات خلال الأشهر الثلاثة الماضية مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي" (S/2011/514، الفقرة ٣١).

ويذكر أيضاً أرقاماً مستقاة من مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تشير إلى عدد متدنٍ قياسي تقريباً من صرب كوسوفو العائدين: ٩٥. وهذا أقل من نصف عدد الذين عادوا خلال الفترة المماثلة من العام الماضي. إنه اتجاه يبعث على القلق العميق.

والمؤسف أن التقرير يقلل من أهمية العديد من الحوادث المفزعة التي ساهمت في التصعيد الكلي للخوف وعدم اليقين بين صرب كوسوفو. فعلى سبيل المثال، يذكر التقرير أن بعض المواقع الدينية الصربية والمقابر الأرثوذكسية أصيبت بأضرار، ويركز على الهجمات التي قام بها المتطرفون الإثنيون الألبان على اثنين من الأماكن المقدسة العائدة للقرون الوسطى - أحدها ضد دير زوتشيشتي، قرب غيتو فيليكا هوتشا الصربي، والآخر ضد كنيسة كيرياكي في وسط العاصمة الصربية القديمة بريزرين.

بيد أنه لا يأتي على ذكر أبشع مثال على هذا النوع من جرائم الكراهية، على الرغم من حقيقة أن بعثة كوسوفو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أبلغت عنها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في بداية أيار/مايو،

جيش تحرير كوسوفو والنائب الحالي لزعيم الحزب السياسي السيد هاشم ثاتشي. ووفقاً للسجلات، السيد بلاكا اتم هاشم ثاتشي بالمسؤولية عن قتل ٤٥٠ معارضاً سياسياً وشاهداً على جرائم الحرب. ويدّعي السيد بلاكا أن المعلومات توفرت له مباشرة بينما كان يعمل في الوحدة الخاصة لعمليات الإعدام التي تنفذها دائرة الأمن التابعة لهاشم ثاتشي. وقال إنه مسؤول مباشرة أمام عظيم سيلا، الذي يصفه مجلس أوروبا بأنه شخصية رائدة في الجريمة المنظمة في كوسوفو، إلى جانب فاتمير ليماي. وليماي وزير سابق في حكومة هاشم ثاتشي ومسؤول كبير في جيش تحرير كوسوفو الذي اتهمه بعثة الاتحاد الأوروبي بالفساد وجرائم الحرب.

وثمة زعيم كبير في المعارضة الرئيسية وقائد سابق في جيش تحرير كوسوفو، فضلاً عن كونه رئيس الوزراء سابقاً، هو راموش هاراديناي، الذي يخضع لإعادة المحاكمة أمام محكمة لاهاي. وتزعم لائحة الاتهام أن هاراديناي ارتكب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات للقوانين أو أعراف الحرب في الفترة بين آذار/مارس وأيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وهو متهم بالمشاركة المباشرة في قتل عدد من الإثنيين الصرب، والإثنيين الألبان من غير جيش تحرير كوسوفو، والمدنيين من العجر بغية السيطرة على الإقليم. وإنه متهم أيضاً بالتورط لاحقاً في حملة منظمة للعبث بأقوال الشهود.

لقد تناولت في الاجتماع الثالث للمجلس على التوالي المزاعم الخطيرة الواردة في التقرير المقلق للغاية الذي صدر قبل عشرة أشهر تقريباً - وأقرته أغلبية ساحقة في الجمعية البرلمانية التابعة لمجلس أوروبا في ٢٥ كانون الثاني/يناير - بعنوان "المعاملة اللاإنسانية للناس والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو". وأعتقد أن من مسؤوليتنا تماماً أن نتأزر معاً لخدمة العدالة، وأن نتحقق

وعلى الصعيد الاقتصادي، يجدر النظر في التقرير المتعلق بالأعمال التجارية لعام ٢٠١١، الذي أصدره قبل بضعة أشهر البنك الدولي بالاشتراك مع مؤسسة التمويل الدولية. فهو يقارن تنظيم الأعمال التجارية في ١٨٣ اقتصاداً حول العالم. وحلت كوسوفو في المرتبة الأخيرة عموماً في أوروبا، متراجعة عن نتائجها البائسة أصلاً لعام ٢٠١٠. بالإضافة إلى ذلك، يشير تقرير الأمين العام إلى أن كوسوفو فقدت المعاملة التجارية التفضيلية من جانب الاتحاد الأوروبي، مما يعني أن المنتجات التي منشؤها الإقليم باتت تخضع مرة أخرى للرسوم الجمركية في الاتحاد الأوروبي. كما يشير التقرير إلى أن صندوق النقد الدولي أعلن في ١ حزيران/يونيه توقف العمل بالترتيب الاحتياطي الذي مدته ١٨ شهراً مع كوسوفو، التي نكثت بالتزاماتها الميزانية والمالية تجاه صندوق النقد الدولي. وبريشتينا غير مؤهلة حالياً للحصول على أموال من صندوق النقد الدولي. وهذا يعني، وفقاً للتقرير، أن قدراً كبيراً من أموال الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي لن يكون متوفراً، لأن هذه الأموال ترتبط بضمانات واضحة في إطار سياسات الاقتصاد الكلي السليمة.

وعلى الجبهة السياسية، بدأت المحاكمات الجنائية لبعض المقربين ممن يدعى برئيس الوزراء هاشم ثاتشي تكشف عن وجود صلات خطيرة بين شخصيات عامة والجريمة المنظمة. وبالارتكاز جزئياً على شهادة واقعية من ناظم بلاكا، وهو قاتل وجلاد معترف بجرمه يتبع لدائرة الأمن شبه الرسمية التي يسيطر عليها هاشم ثاتشي، فإن موظفين كباراً مثل فخر الدين غاشي وحسني رامما، يمكن أن يدانوا بجرائم حرب، مثلما ورد في المرفق ١ من التقرير.

بالإضافة إلى ذلك، يُظهر عدد من أشرطة الفيديو التي تبدو حقيقية ومتاحة للجمهور السيد بلاكا يتفاوض للقيام بعمليات قتل مع عظيم سيلا، وهو القائد السابق في

الحرب هذه التي لم يسبق لها مثيل. أيا كان الذي سيأتي، لن تتخلى صربيا عن واجبها للتأكد من حصول عائلات الضحايا على العدالة التي يستحقونها.

لقد اتسعت هوة الخلاف بين أصحاب المصلحة بفعل العمل الأحادي غير المبرر الذي تقوم به بريشتينا. وكانت أفعالها مخيبة أكثر للأمل نظرا لحقيقة أننا قد اعتقدنا بأن الحوار كان يجري في جو من حسن النية يفضي إلى التوصل إلى حلول وسط لجميع القضايا المعلقة.

لقد كنا نحرز تقدما. ففي الأشهر القليلة الماضية، أبرمت اتفاقات من حيث المبدأ بشأن جوانب من السجل المدني وقضايا الشهادات الأكاديمية، فضلا عن عناصر حرية الحركة، بما في ذلك لوحات ترخيص سيارات صرب كوسوفو. لكن عندما شعرت بريشتينا بأنها واجهت أول عثرة في الطريق، تصرفت من جانب واحد، وتحولت إلى أساليب الإكراه والعنف.

اختارت حكومتي عدم الرد بالمثل. إننا نعتقد أن الحوار هو السبيل الوحيد لبناء الجسور عبر الانقسام. وكما صاح واحد من أكثر الشخصيات الأخلاقية احتراماً في القرن العشرين، إننا جميعاً بلغنا ثوب المصير الواحد، وواقعون في شبكة من العلاقات المتبادلة التي لا مفر منها. وقال إن كل ما يصيب المرء مباشرة يصيب غيره بنفس القدر. هذه هي الحقيقة التي نعيش فيها.

الآن هو الوقت المناسب لكل واحد منا لاتخاذ قرار بشأن كيفية المضي قدماً. يمكن أن يكون إطارنا التوجيهي إما استخدام القوة، أو الحوار. الأول هو خيار اليأس، أما الثاني فهو الأمل. لا يمكن للمرء الجمع بين خيارين متناقضين.

تعارض الأحادية مع الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل مقبول للطرفين فيما يخص مشكلة كوسوفو. على

العدالة من خلال إجراء تحقيق شامل ومستقل أمام العالم بأسره.

وأعتقد أنه لا يحق لنا أن نفعل أقل من ذلك، لأنه في كل حادث سابق انطوى على جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في منطقة البلقان، أياً كان انتماء الجناة وبغض النظر عن أدوارهم السياسية، كان مجلس الأمن ينشئ ولاية للتحقيق. وترحب صربيا بإسهام بعثة الاتحاد الأوروبي في كشف ما حدث داخل كوسوفو نفسها.

(تكلم بالإنكليزية)

لكن حصار وتهريب أعضاء المدنيين الصرب الأبرياء حدث في مكان خارج هذا الإقليم، لأن النزاع ذات الصلة يبدو أنها تشمل دولاً شتى أعضاء في الأمم المتحدة في أوروبا وآسيا وأفريقيا. وعملية الخطف فقط جرت في محيط الإقليم. وكما نعلم جميعاً، لا يمكن لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو العمل بكامل طاقتها في أي مكان خارج كوسوفو.

مهما بلغت في نهاية المطاف أهمية مساهمة ما تسميه البعثة فرقة عملها، فإن الحقيقة التي لا مرأى فيها أن بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في الوقت الحالي ليست لها الولاية ولا الاختصاص الزممي والإقليمي لإجراء تحقيق شامل النطاق. وهي لوحدها، وعلى ما هي عليه، ليست لديها القدرة على ضمان تعاون العالم. ولا يمكن إلا لآلية ينشئها مجلس الأمن أن تفعل ذلك.

نحن لا نتوقع اختتام النقاش حول هذا الموضوع اليوم. إننا على بينة من حقيقة أن المشاورات ما زالت جارية، ونحن نقدر الجهود المبذولة للتوصل إلى توافق في الآراء في المجلس بشأن كيفية التصدي بحزم لهذه الادعاءات الوحشية. وسنظل نصر، مع ذلك، على ضرورة اتخاذ هذه الهيئة إجراءات تمكن من كشف الحقيقة الكاملة بشأن جرائم

مشكلات التحول الاقتصادي والتكامل الأوروبي أكثر من اهتمامها بندوب النزاع القديم.

لقد ساهمت الأمم المتحدة ومجلس الأمن في تقدمنا كذلك. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر الممثل الخاص السابق للأمين العام، لامبرتو زانير، لتفانيه سنوات عديدة في خدمة شعب كوسوفو. ونحن نرحب أيضا بالسيد فريد ظريف، نائب الممثل الخاص الجديد في كوسوفو. ستكون خبرته الطويلة في الأمم المتحدة هامة حيث أن كوسوفو تسعى إلى إقامة علاقة جديدة مع الأمم المتحدة.

تتمثل مصلحتنا الوطنية الاستراتيجية في أن تصبح كوسوفو عضوا في الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. هذه هي رؤية معظم الناس من جميع الطوائف العرقية في كوسوفو، وهذه هي مهمة حكومتنا.

تكرس جلسة المجلس لهذا اليوم لأحداث الفترة المشمولة بالتقرير في كوسوفو. وتكشفت عمليات هامة في الأشهر الثلاثة الأخيرة يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى وضع حد لآخر تحد رئيسي باق لمنطقة البلقان. هذا التحدي هو العلاقة بين كوسوفو وصربيا، وهما الدولتان الأخيرتان الناشئتان من مأساة الحروب اليوغوسلافية السابقة التي بدأها سلوبودان ميلوسيفيتش ونظامه.

كانت هذه الفترة المشمولة بالتقرير واحدة من فترات الصعود والهبوط. أولا، يسعدني أن أبلغكم بإحراز تقدم واضح في جمهورية كوسوفو في جميع ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. لكن في الوقت نفسه لا بد لي من الإعراب عن بالغ القلق إزاء تصاعد أعمال العنف والبيانات الحماسية التي تأتي من بلغراد وهياكلها غير القانونية في شمال جمهورية كوسوفو. أن بلغراد تمول هذه الهياكل وتقودها وتتحكم فيها. هذه هي أكبر التحديات التي تواجه كوسوفو في الوقت الراهن.

الجميع اختيار الطريق الذي يجب السير فيه. لا مجال للمراوغة. وتؤكد صربيا تفضيلها القوي للسلام وسوف تواصل العمل بلا هوادة في سعيها، على الرغم من النكسة الرهيبة الناجمة عن الأحادية في بريشتينا. في منطقة البلقان في القرن الحادي والعشرين، ينبغي ألا يؤدي استخدام القوة دون حسيب إلى منح ميزة للطرف الذي لجأ إليها، لأن ذلك سيكون بمثابة تشجيع للقيام بذلك مرة أخرى.

إنني أدعو هذا المجلس إلى الالتزام بضمان، أن تكون التغييرات على الأرض عندما نجتمع في المرة القادمة، هي فقط تلك الناتجة عن اتفاق بين طرفي الحوار. إن صربيا لا تزال ملتزمة بالحوار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن للسيد أنور خوجة.

السيد خوجة (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، السيد الرئيس، والمجلس نيابة عن حكومة وشعب جمهورية كوسوفو على اهتمامكم المستمر بكوسوفو.

لأكثر من عقد من الزمان، كان المجلس يجتمع أربع مرات في السنة لمتابعة التطورات في كوسوفو. قبل ذلك، كانت كوسوفو تخضع لمداورات مجلس الأمن - في بعض الأحيان، أكثر من 4 مرات في السنة - في التسعينات بسبب العنف و جرائم الحرب التي ارتكبتها الحكومات الصربية السابقة. كانت هنالك بعض الدورات الصعبة هنا، في وقت لم يجر فيه تقدم يذكر ولم يوجد أمل في الأفق لتحقيق السلام النهائي في البلقان.

يسرني أننا حققنا تقدما كبيرا في السنوات الثلاث الماضية، و استطعنا مؤخرا أن نبلغ عن أخبار سارة. لقد استقر الوضع وأضحى شعوب المنطقة أكثر قلقا بخصوص

البلد الأقل مديونية في المنطقة. لقد واصلنا الاستثمارات في البنية الأساسية خلال هذا الصيف، من خلال الطريق السريع الجديد لساحل البحر الأدرياتيكي، الذي سيربط أيضا كوسوفو بألبانيا والجبل الأسود، وكذلك مع صربيا.

وقد أحرز تقدم ملحوظ في مجال سيادة القانون. ويعود الفضل في ذلك إلى التعاون الوثيق بين حكومة جمهورية كوسوفو مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون. وقد أسعدنا أن بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو أشارت في تقريرها الأخير إلى ما يأتي:

”وحققت شرطة كوسوفو تحسنا في الكفاءة المهنية بتنفيذها عددا من العمليات الناجحة ضد عمليات تهريب الأسلحة، والاتجار بالبشر، والفساد وغسل الأموال“ (S/2011/514، الفقرة ٣٠).

لقد بدأ المنظور الأوروبي يحدد شكل الخطاب السياسي في جمهورية كوسوفو. فعملية رفع القيود عن تأشيرات السفر وتحقيق علاقة تعاقدية مع الاتحاد الأوروبي تظان على رأس أولويات كوسوفو. ولاحظت مفوضية الاتحاد الأوروبي إحراز تقدم هام بشأن اثنين من شروط الحوار بشأن رفع القيود عن تأشيرات السفر هما: عملية السماح بعودة الأشخاص إلى الوطن، وعملية إدماجهم. إن أحد الشروط الرئيسية هو توحيد إدارة الحدود، ولذا ستواصل كوسوفو تنفيذ السياسات التي تؤدي إلى فتح حدود الاتحاد الأوروبي أمام الزوار من كوسوفو ولكنها تغلقها أمام المهربين والمجرمين.

وتود جمهورية كوسوفو الإبلاغ عن تحقيق نجاحات هامة أيضا في السياسة الخارجية. فقد قام الرئيس، ورئيس الوزراء، ونائب رئيس الوزراء، والسيد بهجت باكولي، بالإضافة إلى عدد من أعضاء الحكومة والبرلمان، بزيارات هامة وشاركوا في اجتماعات عقدت في منتديات دولية.

في الجانب الإيجابي، أود أن أبلغ المجلس بأن كوسوفو اليوم دولة متعددة الأعراق تقوم بوظائفها، في ظل مجتمع متنوع وفي ظل أكثر المشاهد السياسية استقرارا في منطقة البلقان. إن الحكومة الجديدة التي تشكلت في أعقاب انتخابات العام الماضي تحت قيادة رئيس الوزراء هاشم تاتشي تمضي قدما في برنامجها، وتلتزم بزيادة تحسين حياة الناس.

وعززت رئاسة كوسوفو، اتبعت جهجاغا، وهي أول رئيسة في منطقة البلقان، من دورها كرئيسة غير حزبية للدولة، وأدت واجباتها بامتياز. وركزت الجمعية الوطنية لجمهورية كوسوفو، خلال هذا الوقت، على إصلاح الدستور وقانون الانتخاب اللذين يعكسان الاتفاق بين الحكومة وأحزاب المعارضة. وهذا دليل آخر على النضج السياسي لكوسوفو.

وخلص المكتب المدني الدولي بقيادة السيد بيتر فيث، الذي يشرف على تنفيذ خطة أهتيساري، مؤخرا إلى أن كوسوفو قد أنهت تقريبا بالكامل مجمل عملية بناء مؤسسات ديمقراطية شفافة ومتعددة الأعراق تخدم جميع المواطنين. وقد استثمرت جمهورية كوسوفو ١٥٠ مليون يورو في السنوات الثلاث الأخيرة لتنفيذ خطة أهتيساري، بما في ذلك إنشاء بلديات جديدة وآليات جديدة لحماية الأقليات. ونتيجة لذلك، كان هناك انخفاض مثير للانتباه في الحوادث بين الأعراق، في حين أن التفاعل بين الدولة والمواطنين من الأقليات قد ازداد، في الأشهر الثلاثة الماضية.

وقد استفاد الاقتصاد أيضا من الاستقرار السياسي. ففي آب/أغسطس، توقعت بعثة صندوق النقد الدولي إلى كوسوفو نموا قويا في الناتج المحلي الإجمالي نسبته ٦ في المائة عام ٢٠١١، مع استثمارات أجنبية مباشرة واستثمارات عامة بلغت مستويات ”حامية“. ولا تزال كوسوفو أيضا

رفض كوسوفو قبول الأختام الجمركية لكوسوفو. وتعتبر الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي تلك الأختام محايدة من حيث المركز. ومن المتوقع أن تستورد كوسوفو من صربيا بضائع بقيمة ٥٠٠ مليون يورو في عام ٢٠١١، بينما ترفض صربيا رفضا باتا وصول أي بضائع من كوسوفو. والأهم من ذلك أنه لا يسمح لبضائع كوسوفو المرور من أراضي صربيا إلى الأسواق الأوروبية الأخرى. وقد استمر هذا الوضع لمدة ثلاث سنوات ونصف. وفي مطلع هذا العام، حذرنا جمهورية صربيا من أنها تمارس التمييز ضد صناعاتنا ومزارعينا، مما يشكل خرقا مباشرا لاتفاق التجارة الحرة لوسط أوروبا وللرأي القانوني لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

وكانت صربيا قد وافقت على أن كوسوفو تمثل حيزا قانونيا واحدا عندما وافقت على القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) في تموز/يوليه ١٩٩٩. ومن المؤسف، أن حكومة صربيا، بدلا من ذلك، بدأت تثير ضجة حول تقسيم كوسوفو، بحيث تؤول البلديات الشمالية ذات الأكثرية الصربية إلى صربيا. وقدم الرئيس تاديتش ومسؤولون كبار آخرون في صربيا اقتراحات متواترة بشأن التقسيم العرقي لكوسوفو.

ولا بد من التشديد على خطورة تلك الاقتراحات لأنها تفتح ثغرة للانقسام العرقي داخل جميع الوحدات التي شكلت يوغوسلافيا السابقة. واضطرتنا ذلك، مع الأسف الشديد، إلى اتخاذ تدابير المعاملة بالمثل ضد البضائع الصربية. وحدث ذلك بعد ثلاث سنوات من الضائقة الاقتصادية بسبب الحصار الذي فرضته صربيا على صادراتنا. كما أجبرنا ذلك - بدون أسف إطلاقا - على السيطرة على المعابر على حدودنا الشمالية.

ومنذ تقرير الأخير إلى المجلس، ارتفع معدل اعتراف الدول الأخرى باستقلال كوسوفو. إننا نغتنم هذه الفرصة للتقدم بالشكر إلى حكومات أندورا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والنيجر، وغينيا كوناكري، وبنن، وسانت لوسيا على اعترافها بجمهورية كوسوفو خلال الأسابيع القليلة الماضية. كما نود أن نشكر منظمة التعاون الإسلامي على توجيه طلب مفتوح إلى جميع دولها الأعضاء بالاعتراف بجمهورية كوسوفو، وذلك في أستانا، في تموز/يوليه الماضي.

وأود أن أعلم المجلس بأننا نظل ملتزمين بتعزيز التفاعل والحوار مع منطقتنا بأسرها. وقد أدت كوسوفو دورا فعالا في مجلس التعاون الإقليمي وفي اتفاق التجارة الحرة لوسط أوروبا. ويتجلى من ذلك أن كوسوفو أصبحت حقا وبسرعة عضوا جديدا ومسؤولا في المجتمع الدولي.

ودفع تصميمنا على التعاون الإقليمي حكومة كوسوفو إلى إبرام أول اتفاقاتها مع صربيا في إطار الحوار التقني الجاري. وكما يذكر الأعضاء، رحبت الجمعية العامة بتيسير الاتحاد الأوروبي للحوار التقني بين كوسوفو وصربيا. وهدف الحوار هو تحسين مستوى الحياة اليومية للناس وتعزيز التعاون الإقليمي، وإعداد كلا البلدين للمستقبل الأوروبي. وجرت مناقشة حرية انتقال الأشخاص والبضائع، والعلاقات التجارية في خمس جولات من الحوار. وتوصلت الحكومتان إلى أول الاتفاقات، الذي وافقت حكومة صربيا بموجبه، وللمرة الأولى منذ عام ١٩٩٩، على القبول ببطاقات الهوية، ولوحات الترخيص، والشهادات المدرسية التي تصدرها حكومة كوسوفو.

وكان من المقرر أن نجتمع مرة أخرى خلال الصيف، ولكن الوفد الصربي رفض المشاركة في الاجتماع المقرر في شهر تموز/يوليه. وكنا نأمل أن نتوصل إلى اتفاق بشأن أهم مسألة اقتصادية ظلت تقلق كوسوفو - وهي

وتم وقف العنف بفضل القوة الأمنية الدولية في كوسوفو والقائد بولار. فقد تمكن من التوسط والتوصل إلى اتفاق جعل من الممكن تنفيذ التدابير المشروعة لحكومة كوسوفو. ونذكر بأن الاتفاق مع القوة الأمنية الدولية يمكن من السيطرة الكاملة على نقاط الحدود، ولكن، في نفس الوقت، تستمر الهياكل الموازية في إغلاق الطرق بشكل متواتر.

وقد سبق أن وافقت الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واتفاق التجارة الحرة لوسط أوروبا، وحتى صربيا على أن كوسوفو هي منطقة جمركية واحدة. ومع أنه يمكن لصربيا وكوسوفو الاختلاف حول طريقة إقامة العلاقات بينهما، إلا أن أحدا في هذه القاعة لا يمكنه الاختلاف على أن صربيا ليس لها أي حق قانوني في تمويل ودعم مؤسساتها العسكرية، وشبه العسكرية، والأمنية، والاستخباراتية، ومؤسساتها الأخرى في كوسوفو. وعلى مدى الـ ١٢ سنة الماضية استثمرت حكومة صربيا ما قيمته ٦ بلايين يورو في المحافظة والسيطرة على تلك الهياكل غير الشرعية في كوسوفو. ويجب وضع حد لذلك لأنه يشكل حرقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ولاتفاق أهتيساري وللقانون الدولي. وعندما تُستخدم تلك القوات لمهاجمة شرطة كوسوفو، وشرطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون، وجنود القوة الأمنية الدولية، فإن ذلك يمثل هجوما خطيرا على الهيكل الأمني برتمته الذي أنشئ في منطقة البلقان في عام ١٩٩٩.

ويتعلق بعض أصعب المشاكل الوارد ذكرها في تقرير الأمين العام المعروف علينا اليوم بكون أن صربيا لا تصر على دعم الهياكل الإجرامية في كوسوفو فحسب، بل أيضا تمنع بطريقة فعالة إدماج صرب كوسوفو.

وأريد أن أكون واضحا في هذه المسألة. إننا لم نرسل قوات شرطة كوسوفو إلى الحدود الشمالية لإزعاج المواطنين أو المهجوم عليهم، بل أردنا ببساطة إنفاذ تدابير المعاملة بالمثل في التجارة بعد أن فشلت جميع المحاولات للتفاوض بشأن المسألة. وكانت إجراءاتنا ممارسة مشروع لسلطة الشرطة. وكانت صربيا ذاتها قد وافقت على ممارسة شرطة كوسوفو لسلطتها في شمال كوسوفو في عام ٢٠٠٢، تحت إشراف الممثل الخاص للأمين العام مايكل شتاينر. وقد أدت شرطة كوسوفو في الشمال عملها دائما وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وخطة أهتيساري ودستور جمهورية كوسوفو.

وكما ورد في تقارير عديدة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون ومراقبي القوة الأمنية الدولية في كوسوفو، في ٢٥ تموز/يوليه، قامت شرطة كوسوفو بتنفيذ عملية بطريقة مهنية. وقد وضعت حواجز في الطرق من جانب الهياكل الموازية غير الشرعية وأعضاء في الحكومة الصربية. ومن المؤسف أن أعضاء من حكومة صربيا دخلوا إلى كوسوفو عدة مرات بشكل غير قانوني وأدلو بملاحظات قصد منها تهيج المشاعر.

ومثل ما حدث، بصراحة، أخطر تحد للسلام في منطقة البلقان منذ سنوات عديدة. واستخدمت الهياكل الصربية غير الشرعية المتفجرات، والأسلحة الأوتوماتيكية والقناصة لإطلاق النار على شرطة كوسوفو وشرطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون والقوة الأمنية الدولية. وقُتل أحد أفراد شرطة كوسوفو على أيدي أولئك المتطرفين والجرمين، الذين يتلقون التمويل من بلغراد ومن أنشطة التهريب. وأريد أن أكرر: شرطة كوسوفو لم تستخدم القوة. وكانت الحكومة الصربية هي التي ارتكبت أعمال عنف داخل أراضي كوسوفو.

وندعو مجلس الأمن إلى عدم التسامح مع الجهود الرامية إلى مناهضة النظام القانوني الذي أنشئ عقب اعتماد القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وتلتزم حكومة كوسوفو بكفالة تنفيذ سياسة القانون في جميع أراضيها. وليس من واجبنا استخدام القوة، ولسنا بحاجة إلى ذلك، غير أن علينا أن نستخدم إرادتنا الكاملة.

وأود هنا أن أشدد على أن كوسوفو دولة لجميع أهل كوسوفو، وسوف تظل كذلك، سواء كانوا ألباناً، صرباً، روما، تركاً، بشناقين، كرواتاً، أم من سكان الجبل الأسود، أم غيرهم. ونحن لا نرغب في فرض أي حكم في الشمال، سوى حكم القانون. وأن شاء الممثلون السياسيون الصرب نيل الحقوق الإيجابية التي كفلتها لهم خطة أهتيساري، فذلك خيار متروك لهم. غير أنه ينبغي عليهم أن يمنحوا حرية الاختيار على الأقل، وتشكل خطة أهتيساري الإطار الأفضل لذلك. وسوف نواصل دعمنا لشرطة كوسوفو، وقوة كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، من أجل ضمان التأكد من أن كوسوفو تحرز مزيداً من التقدم في مجال سيادة القانون.

وكما سبق لنا أن كررنا مراراً، فإن بريشتينا هي الطرف الأكثر رغبة في التوضيح الكامل للدعوات التي أثارها ديك مارتي. ونحن سعداء بأن الفريق المعني بالتحقيقات قد تشكل بالفعل. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بترشيح السيد جون كلينت ولييامسون، رئيساً للدعوى في فرقة العمل الخاصة التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي. وأود أن أؤكد أن كوسوفو ستتعاون تعاوناً كاملاً مع البعثة، بوصفها هيئة تحكيم مستقلة تتوخى تحقيق العدالة في هذه القضية. وكما أشرت في مداخلتي، فإن كوسوفو دولة لسيادة القانون، وتلتزم بتحقيق العدالة للضحايا، ومعاقبة المجرمين.

يتمتع صرب كوسوفو بمجموعة واسعة من التعامل التفضيلي، والتمييز الإيجابي، والحكم الذاتي في أجزاء محددة، بناءً على خطة أهتيساري. وقد تم إدماج هذه المزايا على امتداد البلاد، وهي تمثل قصة نجاح. وقد تم إدماج أغلبية الصرب المقيمين في كوسوفو على المستويين المركزي والمحلي اليوم. ويدل هذا على أن ديمقراطية كوسوفو ذات الإثنيات المتعددة تستجيب لاحتياجات المواطنين. وتشارك الأقليات الصربية في الحكومة بصورة قوية وحقيقية. ويمثل نائب رئيس الوزراء، وثلاثة وزراء، وثلاثة من نواب رئيس الوزراء، اثنا عشر عضواً في البرلمان، المصالح القوية لمؤسسات الأقليات الصربية في كوسوفو.

وأثبتت كوسوفو قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالأقليات. وتمكنت البلديات الجديدة مثل غرانشانتيسي، نوفوبيردي، رانيلوغ، بارتيش، وشتربتشي، من التشغيل الكامل لخدماتها. ويدل ذلك على المشاركة الكاملة، والفوائد الاقتصادية التي تعود على السكان الصرب. وكان ذلك نتيجة للالتزام القوي من جانب ساسة الصرب المحليين، بقيادة نائب رئيس الوزراء، سلوبودان بروفيتش.

ومن جانب آخر، لم تجر في زوبين بوتوك، وليوسافيتش، وميتروفيتشا الشمالية انتخابات حرة مطلقاً. وتلك هي الزاوية الوحيدة في أوروبا التي تجعل الهياكل الإجرامية من السكان المحليين رهينة لأهدافها المتطرفة. ويتعين تغيير هذا الواقع. فقد تمخضت هذه الحالة عن منطقة توجد خارج نطاق تنفيذ قانون كوسوفو، وهي لا تزال تحت سيطرة الهياكل الصربية غير الشرعية. وتحولت إلى ثقب أسود، يزدهر فيه المجرمون من مختلف العرقيات، وحيث لا يتوفر تيقن قانوني لأي من المواطنين. كما أنها تشكل واحةً للمهربين في مختلف القطاعات الاقتصادية، يجني فيها المجرمون والمهربون الأرباح، بينما يعيش المواطنون العاديون في ظروف سيئة للغاية.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية):
بدايةً، أود أن أشكر السيد فريد ظريف، الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام، على بيانه، وعلى التقرير المفصل الذي قدمه بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وأود أيضاً أن أرحب وأثني على التحليل الدقيق والحالات المحددة المثيرة للاهتمام التي قدمها وزيراً خارجية صربيا وكوسوفو، السيد فوك يريميتش، والسيد أنور خوجة.

وبالنسبة لنا، فإن من الأهمية بمكان أن نلاحظ أنه تم التغلب على الأزمة السياسية في كوسوفو، وأنه تتوفر للسلطات الحكومية فرصة التركيز على بناء وتعزيز المؤسسات.

كما تتسم الاجتماعات بين ممثلين من بريشتينا وبلغراد، التي تلقينا معلومات عنها من ممثلي كلا الجانبين، بأهمية كبيرة. وهي ذات قيمة هامة جداً لعملية الحوار، وإنشاء مجالات محددة، مثل السجل المدني، حرية التنقل، تنظيم الشهادات الأكاديمية، ونقل البضائع، وغيرها من المسائل المدرجة في جدول الأعمال.

ولكن من المؤسف أن حادثة العنف التي وقعت في تموز/يوليه تمثل انتكاساً وتهديداً للحوار البناء والإرادة الحسنة نحو تحقيق التفاهم السلمي. ونود أن نجد نداءنا بعدم التسامح مع مثل هذه الأعمال، وأن تبذل السلطات قصارى جهدها لمنع تكرار حدوثها.

ونود التأكيد على التعاون والرصد الذي تضطلع به إدارة بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو على المستوى الفني، مع كل من وزارتي العدل والشؤون الداخلية في كوسوفو، وكذلك عملها مع وزارة العدل في صربيا. ونشتمن العمل الذي تقوم به بشأن تدليل الحوار بين سلطات صربيا والولايات التي لم تعترف بعد بكوسوفو ووزارة العدل.

وقد حاولت أن أوجز بقدر ما أستطيع. وأتمنى أن أكون أكثر إيجازاً. ففي عالمنا كثير من الاحتياجات الطارئة الملحة، وتحتاج البلدان الأخرى إلى الاهتمام الفوري من قبل مجلس الأمن لما يجري فيها. وتواجه كوسوفو تحديات كبيرة، غير أنها تفتح نافذة هامة للفرص. وطالما أننا نخططنا الواقع الراهن لهذه المسألة، فإننا نرى أن الحوار بين البلدين يمكن له أن يسفر عن حسن النوايا والحلول الجيدة.

ونحن سعداء بأن نرى جهوداً دولية متماسكة بهدف الانتقال من حالة جمود الصراع والوضع القائم. وأكرر مجدداً، أن الوضع القائم، وجمود الصراع، والانقسام، لا يمكن قبولها بأي حال. ولا سبيل للعودة إلى الحالة القائمة قبل ٢٥ تموز/يوليه.

فبعد مضي ١٢ عاماً، لا بد لصربيا من أن تحل الهياكل الموازية، وعليها أن تبدأ التعامل مع الدولة المستقلة حديثاً، بوصفها جارةً وشريكاً. وسوف تضاعف حكومة كوسوفو جهودها الرامية إلى توفير التمثيل الديمقراطي لكوسوفو بأسرها، ابتداءً من السياسات الشعبية على مستوى البلديات. وتظل مؤسساتنا مفتوحة أمام كل الساعين إلى التغيير السياسي عبر الوسائل المؤسسية، بمن فيهم ساسة كوسوفو من الصرب الشماليين.

وآمل أن يقر مجلس الأمن بالتقدم الذي أحرز في منطقة البلقان، وأن يدعم كلا الجانبين المشاركين في الحوار. ومن شأن ذلك أن يؤكد أهم المبادئ الأساسية الداعية لنبذ العنف، واحترام سيادة القانون في جميع أراضي جمهورية كوسوفو.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد خوجة على بيانه.

أعطي الكلمة لأعضاء المجلس.

وأخيراً، نأسف أن مجلس الأمن لم يتمكن من الاتفاق على مشروع بيان رئاسي بخصوص الحالة والمناقشة الهامة مثل مناقشة اليوم.

السيد براينس (فرنسا) (تكلم بالإنكليزية) : أشكر السيد فوك يريميتش، وزير خارجية جمهورية صربيا والسيد أنور حوجة، وزير خارجية كوسوفو، على حضورهما معنا اليوم. وأرحب أيضاً بالمثل الخاص بالنيابة للأمين العام، السيد فريد ظريف، وأشكر الأمين العام على تقريره (S/2011/514).

وأود أن أعرض ثلاث نقاط. يشهد شمال كوسوفو توترات وأعمال عنف منذ عدة أسابيع، والتي تناولها مجلس الأمن في جلسة طارئة. وقد تراجعت حدة العنف غير أن هذه الأحداث تذكركنا بأنه يجب على المجتمع الدولي أن يظل يقظاً جداً وبأهمية الحوار بين الأطراف. وفي هذا الشأن، أرحب بالأنشطة التي تقوم بها قوات كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو التي ساعدت في استعادة الهدوء وحرية تنقل السكان عبر المعابر الحدودية الحساسة بين صربيا وكوسوفو. وينبغي تجنب الأعمال المتسارعة والانفرادية بينما يجري البحث عن حل مشترك من خلال الحوار. ليس هناك مكان للعنف، الذي ينبغي أن تدينه بقوة السلطات السياسية على الجانبين والتي يجب أن تتخذ جميع التدابير الضرورية للحفاظ على الهدوء.

لقد حقق الحوار بين صربيا وكوسوفو في إطار الاتحاد الأوروبي نتائج بالفعل ويجب الآن تنفيذها. وسيعقد الاجتماع القادم في غضون عدة أيام. ونؤيد هذه العملية وندعو صربيا وكوسوفو إلى العودة إلى طاولة التفاوض بروح بناءة. ونأمل أن تعزز هذه المناقشات، إلى جانب تحسين حياة السكان اليومية، الثقة بين الطرفين وتسهم في الاحتمالات

ونأسف لكون المساعدات القانونية بين وزارتي العدل في كوسوفو وصربيا لا تزال متعثرة.

ويساورنا قلق بالغ من أن نقص التحقيقات، ونقص تنفيذ تدابير الحماية، وكذلك نقص التعاون بين الشرطة والمدعين، والفشل في محاكمة الجناة، جميعها تساهم في زيادة الإفلات من العقاب سوءاً. فما لم توجه آليات إنفاذ القانون رسالة قوية مفادها عدم التسامح مع العنف، فسوف يواصل الجناة أعمالهم المسيئة، طالما أنهم على ثقة من أنهم لن يعاقبوا.

ونلاحظ التوصيات التي تضمنها تقرير الأمين العام (S/2011/514)، لأنها تساعد في تعزيز الحوار بين بلغراد وبريشتينا. وفي الإمكان حل المسائل الحساسة المتعلقة بكوسوفو الشمالية عبر الوسائل السلمية وحدها، على أساس المشاورات مع كافة المجتمعات المحلية الموجودة على أرض الواقع، وليس عبر الأفعال الأحادية. يجب اتخاذ الإجراءات المشتركة لمنع تدهور الحالة وندعو بقوة إلى وضع حد لنشوب أعمال العنف والتوترات في شمال كوسوفو. فأعمال العنف الانفرادية غير مقبولة لأنها لا تعيق إلا الحوار السلمي والسعي للتوصل إلى حلول دائمة.

ونرحب بتأكيد سلطات كوسوفو على إرادتها التعاون مع التحقيق في الاتجار بالأطراف البشرية الذي يقوم به السيد ديك مارتى، المقرر الخاص لمجلس أوروبا، ونود أن نطلب من بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو أن تضخ زحماً حقيقياً في أعمال التحقيقات المأذون بها من فرقة العمل المنشأة لهذا الغرض. والإعلان عن تعيين مدع عام جديد خطوة في الاتجاه الصحيح ونهيب به أن يقوم بإحراز تقدم ملموس في التحقيقات. وإذا لم يتم بذلك، فلا بد من العثور على بديل آخر.

وتقف فرنسا مع كوسوفو وجميع دول المنطقة لمساعدتها على الانتقال نحو المعايير الأوروبية وعضوية الاتحاد الأوروبي.

السيد فيتيج (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية) : أود أن أشارك زملائي في تقديم الشكر للسيد ظريف على إحاطته الإعلامية الشاملة. وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا للممثل الخاص السابق للأمين العام زانير للعمل الهام الذي قام به في السنوات الأخيرة.

إن الحالة في كوسوفو، كما أبرز التقرير الأخير للأمين العام (S/2011/514)، لا تزال هادئة بصورة عامة. ونرحب بالتراجع في حوادث الجريمة الخطيرة. ومع ذلك ندين زيادة الحوادث المتدنية الخطورة بما فيها التي تمس المجتمعات المحلية للأقليات، ولا ينبغي أن نغضب أعيننا عن المشاكل القائمة، بما في ذلك انتشار الجريمة المنظمة على نحو كبير. وندعو أيضا جميع السلطات إلى كفالة اتخاذ أقوى التدابير لضمان عدم وقوع حوادث تمس الموظفين الدوليين.

وفي آخر مشاورات أجراها بشأن كوسوفو في نهاية تموز/يوليه، ناقش المجلس آخر حادثة وقعت في شمال كوسوفو. ولقد أثبتت تلك الحادثة بكل وضوح أن المسائل المتعلقة بالشمال يجب أن تكون عنصرا حاسما في الحوار الذي يقوده الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشينا. ولا تزال نرى أن استقلال كوسوفو وسلامتها الإقليمية غير خاضعين للتفاوض.

وفي هذه اللحظة، لا تزال الحالة في الشمال هادئة نسبيا. ونهيب بجميع الأطراف احترام وتنفيذ الحل المؤقت الذي تفاوض بشأنه قائد قوة كوسوفو. ويتعين على جميع الأطراف المعنية أن تتعاون بشكل تام مع عناصر الحضور الدولي، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو.

الأوروبية لكلا البلدين، الذين يجب أن يظهر روح التسوية والابتكار.

ويتطلب هذا الحوار المزيد من الثقة المتبادلة. وفي هذا الصدد، نرحب بقيام الاتحاد الأوروبي بنشر فرقة عمل من القضاة والمحققين للنظر في إدعاءات الاتجار بالأطراف البشرية الواردة في تقرير الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا المنشور في عام ٢٠١٠. وستستند أنشطة فرقة العمل إلى العمل الهام الذي قامت به بالفعل بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في إطار التحقيق البرلماني الذي بدأ في ٢٧ كانون الثاني/يناير. ولا بد من التشديد على رغبة السلطات الصربية والألبانية في كوسوفو في التعاون التام مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. وندعو جميع الدول المعنية إلى مواصلة تعاونها مع البعثة. وينبغي إجراء التحقيقات في جو من الهدوء وبروح من التعاون ولا ينبغي استغلالها لدوافع خفية.

لا يزال الحضور الدولي محركا للاستقرار. ويقوم كل من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي بتنفيذ ولاياتها الخاصة للانتقال بكوسوفو إلى الاستقرار الدائم وسيادة القانون. وتشيد فرنسا بالعمل الذي اضطلع به السيد لامبيرتو زانير رئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لحوالي ثلاث سنوات.

إن بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو تضطلع بدور أساسي في مساعدة سلطات كوسوفو على مكافحة الفساد والجريمة المنظمة، بالرغم من أن الحكومات تتحمل المسؤولية الرئيسية عن وضع السياسات ذات الصلة. ويقوم الاتحاد الأوروبي بالإعداد أيضا لتعزيز وجوده بتعيين ممثل واحد يضطلع بمهام كل من الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي ورئيس مكتبه في كوسوفو وسيباشر مهامه عما قريب.

وقد أحرزت كوسوفو أيضاً تقدماً كبيراً في الفترة المشمولة بالتقرير. فبعد حلّ سلسلة من الأزمات السياسية في الإطار الدستوري بنجاح، تواصلت أعمال الرئيس والحكومة والبرلمان في كوسوفو، بغية تحقيق المزيد من ضمان الاستقرار السياسي ومواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة في البلد.

لذا، فإننا نرحّب بأنّ عدد البلدان المعترفة بكوسوفو بصفتها دولة مستقلة قد ارتفع مجدداً، وبلغ في هذا الشهر عتبة الـ ٨٠ دولة. وهذه الاعترافات دليل واضح على أنّ المنطقة قد حظيت بالاستقرار، وأنّ المجتمع الدوليّ يدعم للتطورات في كوسوفو. ونحن ندعو الدول التي لمّا تعترف بعد بجمهورية كوسوفو إلى أن تفعل ذلك، للإسهام في السلام والاستقرار في غرب البلقان.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالتأكيد على أن ألمانيا ستواصل إيلاء اهتمام كبير للتطورات في كوسوفو. وكما أكّدت المستشارة أنجيلا ميركل أثناء زيارتها الأخيرة إلى صربيا وكوسوفو، فإن ألمانيا ستواصل دعم المستقبل الأوروبي المشترك والمتقاسم لهذين البلدين. فهدفنا هو السلام والاستقرار في المنطقة بمنظور أوروبي واضح.

السيد بارباليتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وفد البوسنة والهرسك، أودّ أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره الشامل (S/2011/514). كما أننا نرحّب بالمثل الخاص بالنيابة للأمين العام لكوسوفو، السيد فريد ظريف، ونشكره على إحاطته الإعلامية بشأن التطورات الأخيرة. وإنّ وفد بلدنا سيواصل الدعم الكامل لأعمال الممثل الخاص وموظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

إن الطريق للمضي قدماً بتحسين الحالة الأمنية وتخفيف التوترات في الجزء الشمالي من كوسوفو هو التركيز على الحلول العملية للمسائل القائمة. ونحث جميع الأطراف على تركيز جهودها على حل المسائل الأساسية عن طريق الحوار الذي يقوم بتيسيره الاتحاد الأوروبي. ويلزم أن تجري المحادثات بين بلغراد وبريشتينا بالتركيز على المسائل والنتائج الملموسة التي من شأنها أن تحسن حياة الناس في صربيا وكوسوفو والمنطقة. وكمسألة عاجلة، هذا الحوار هو الطريق الوحيد للمضي قدماً بحل المسائل التي يجري التفاوض عليها حالياً، بما فيها مسألة الجمارك والتجارة.

ومن الأهمية بمكان أن يلتزم الطرفان بالتنفيذ الكامل لتيسير حرية التنقل والحفاظ على التراث الثقافي والديني والقبول المتبادل للشهادات الجامعية والمدرسية. ونرحب أيضاً بما ترحيب بالتطورات الإيجابية فيما يتعلق بسيادة القانون. وتعتبر ألمانيا استئناف جلسات الفريق العامل المعني بالمفقودين تطوراً إيجابياً يحتاج إلى المزيد من الدعم. إنه أساسي بالنسبة لإعادة الإعمار.

وفضلاً عن ذلك، نرحب بالتقدم الذي أحرزته في الشهر الأخيرة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في تحقيقها بصورة كاملة في الادعاءات بارتكاب جرائم بشعة ضد المواطنين الصرب أثناء الصراع المسلح في كوسوفو وبعده. ولقد تم بنجاح تشكيل فرقة العمل ونحن على ثقة أنها ستحقق مهمتها بصورة تامة. وإننا نرحّب بتعيين جون كلينت وليامسون، وهو خبير قانوني مُحَرَّب، ومدعّ عام سابق في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ليكون مدعياً عاماً أول في فرقة العمل الخاصة للتحقيقات. والالتزام المطلق الذي أظهرته سلطات كوسوفو بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو دليل واضح على أنه يمكن إجراء تحقيق شامل في المزاعم المقدّمة.

وموقف البوسنة والهرسك، المعروف جيداً، هو أنّ سيادة القانون أساسية للاستقرار والازدهار في البلقان. وفي هذا الصدد، نودّ أن نكرّر الإعراب عن شواغلنا بشأن المزاعم الواردة في تقرير المقرر الخاص لمجلس أوروبا ديك مارتي، بشأن المعاملة غير الإنسانية للناس، والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو.

ولا ريب في أنّ هناك حاجة إلى تحقيق كامل ونزيه ومستقل في جميع هذه المزاعم، مع برنامج صارم لحماية الشهود والتعاون الكامل من جميع أصحاب المصلحة. وإننا نرحب بالتشكيل الأخير لفرقة العمل التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، المزمع تكوينها من مدّعين عامّين دوليين وعدة محققين دوليين مختصين في تحقيقات جرائم الحرب. وندعو البعثة إلى البدء بالعمل على هذه التحقيقات فوراً. كما نرحب باستعداد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لتقديم تعاونها الكامل لأي تحقيق قد يُجرى.

لقد أحطنا علماً بأنّ الحالة الأمنية في كوسوفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير بقيت هادئة نسبياً، على الرغم من استمرار التوتّرات، وبخاصة في شمال كوسوفو، حيث تبقى الحالة حرجية ودقيقة سياسياً، كما يذكر تقرير الأمين العام. لكنّ الأحداث الأخيرة - التي لم يشملها التقرير - تبقى مصدرّاً للقلق لدى وفد بلادي. وفي ضوء هذه التطورات، نودّ أن نناشد الأطراف بأن تبقى هادئة وتتصرّف بطريقة مسؤولة، لكي يسود السلام.

وفي سياق تحسين الحوار بين المجتمعات وبناء الثقة بين الأطراف، نؤمن بالدور الأساسي لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ونرحب بجهودها لخفض التوتّرات، وجذب الاهتمام بالاحتياجات العامة، وتهيئة الظروف المؤاتية للعائدات المستدامة. وخلال الفترة المشمولة

ونرحّب بمشاركة معالي السيد فوك بيرميتش، وزير خارجية جمهورية صربيا، فضلاً عن السيد أنور حوجه، في جلسة اليوم.

إنّ البوسنة والهرسك تؤكّد تقديرها لجهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لتنفيذ ولايتها، بما في ذلك دعمها لعملية المصالحة، وتيسيرها للحوار البناء والتعاون الإقليمي، وتركيزها على الوساطة بين المجتمعات المحلية، فضلاً عن دعمها لمجتمعات الأقليات.

ونبقى مقتنعين بأنّه لا غنى عن الحوار المطّرد لتحقيق حل مقبول تبادلياً لجميع المسائل العالقة في كوسوفو. ومن المهمّ أن يتواصل التطور الإيجابي - الحوار بين بلغراد وبريشتينا بتيسير من الاتحاد الأوروبي، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٩٨/٦٤ - بغية تحقيق نتائج وحلول محددة للمواضيع قيد المناقشة.

وفي هذا السياق، نرحّب بالاتفاقات بشأن حرية التنقّل، والسجلّ المدني وقبول الشهادات الجامعية والمدرسية. وعلاوة على ذلك، وبهدف حلّ المسائل العالقة التي تؤثر على الأنشطة اليومية للسكان المحليين، من الأساسي أن يبقى كلا الطرفين ملتزمين بتنفيذ الاتفاقات السالف ذكرها ومواصلة الحوار بشأن المسائل العالقة.

وعلى صعيد سيادة القانون، نؤكّد دعمنا لأنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، فضلاً عن دعمنا لأنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، التي تعمل في إطار الموقف المحايد للأمم المتحدة. كما ندعم الممارسة القائمة من التعاون والتنسيق بين هاتين البعثتين ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي - وتحضر الأخيرة عبّر عديد قوة كوسوفو - ونأمل لهذه الممارسة أن تستمر.

وفي دراستنا للحالة في كوسوفو، نلاحظ بعض التطورات الإيجابية في الحوار السياسي بين بلغراد وبريشتينا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ونلاحظ حالة أمنية هادئة نسبياً ولكنها هشّة، مع زيادة في التوتر في نهاية الفترة.

وقبل الخوض في التفاصيل، يودّ وفد بلادي أن يستذكر النقاط التالية. إن غابون تؤكد ضرورة احترام القانون الدولي، وتؤمن بأهمية الحوار والمفاوضات بين الأطراف، للتوصل إلى حلّ دائم. ونأمل أن تمتنع الأطراف عن الإجراءات الأحادية الجانب خارج إطار المفاوضات التي التزمت بها، الأمر الذي يمكن أن يثير التوتّرات. وفي هذا الصدد، من الطبيعي لنا أن ندين جميع أعمال العنف الأحادية الجانب التي يرتكبها أيّ طرف.

ونظراً لهذه العوامل، يواصل بلدي دعم جهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، لتنفيذ ولايات القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ويرحب بتعاونها ميدانياً، وبخاصة مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة كوسوفو، بهدف الاستفادة من الجهود لصون السلام والاستقرار في المنطقة.

لذا نرحب بالخطوات السياسية الأولى إلى الأمام في كوسوفو، المتمثلة في التوصل إلى اتفاقات بشأن حرية التنقل والسجل المدني والشهادات الجامعية. ونشجع الطرفين على وضعها موضع التنفيذ بصدق.

كما يسرنا استئناف الفريق العامل المعني بالمفقودين اجتماعاته بعد توقف دام مدة عام بسبب الأحداث السياسية الداخلية في كوسوفو. وتلك المسألة الإنسانية حاسمة لتحقيق المصالحة في كوسوفو وفي المنطقة. ونحن، مثل الوفود الأخرى، نرحب بالطبع بإنشاء فرقة العمل المعنية بالمفقودين والاتجار بالأعضاء، ونأمل أن تُجري فرقة العمل تلك تحقيقاتها بطريقة شفافة ومستقلة.

بالتقرير، يسّرت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عدّة زيارات "استكشاف" و "استعلام"، أتاحت للأشخاص المشرّدين الفرصة لزيارة ممتلكاتهم وإجراء تقييمات مباشرة للظروف في المجتمع المستقبل لهم. وتبقى أعداد العائدين طوعاً منخفضة، على الرغم من جهود السلطات المحلية والمركزية والمجتمع الدولي، بسبب الصعوبات الاجتماعية - الاقتصادية المرتبطة بإدماج العائدين.

وختاماً، نودّ أن نكرّر موقفنا القديم، وهو أنّ الاستقرار والأمن في كوسوفو أساسيان لتحقيق السلام والازدهار الدائمين في منطقتنا. ونرى أنّه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل أداء دور هام في دعم تطورات بلدان المنطقة إلى الاندماج في الهياكل الأوروبية والأوروبية - الأطلسية.

وأخيراً، تحييّي البوسنة والهرسك بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، التي تعمل وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ودورها في صون السلم والأمن والاستقرار، واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو.

السيد ميسون (غابون) (تكلم بالفرنسية): لقد أصغى وفد بلادي باهتمام إلى الإحاطة الإعلامية عن تقرير الأمين العام (S/2011/514) بشأن المسألة قيد المناقشة. ونودّ أن نشكر الأمين العام على التقرير، كما نشكر السيد فريد ظريف، ممثله الخاص بالنيابة في كوسوفو. ونودّ أن نعتنم هذه الفرصة أيضاً لنشكر وهنئ السيد لامبيرتو زانيير على عمله المتميز أثناء فترة ولايته.

وشأن الوفود الأخرى، نرحب بحضور السيد فوك ييرميتش، وزير خارجية صربيا، والسيد أنور خوجة، هذه الجلسة.

ونشاطه وجهات نظره. وقد استمعنا باهتمام إلى كلمات السيد حوجة.

موقف روسيا بعدم الاعتراف بالإعلان الأحادي لاستقلال كوسوفو لم يتغير. إننا ندعم وحدة أراضي جمهورية صربيا وسيادتها. وإن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يظل ساري المفعول بالكامل ويظل ملزما فيما يخص جميع النهج القانونية الدولية للتسوية في كوسوفو وضمان الأمن في المنطقة. وعلاوة على ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يستمر في الاضطلاع بدور قيادي في حل التوترات في كوسوفو.

ونشعر بقلق عميق إزاء التدهور السريع للحالة في المنطقة الشمالية. وإن الأعمال الاستفزازية من جانب سلطات كوسوفو - لا سيما الاستيلاء بالقوة في ٢٥ تموز/يوليه على تقطعي عبور الحدود في برنيك ويارنيه، على الحدود الصربية - تزعزع استقرار حالة متقلبة أصلا وتصب المزيد من الزيت على نار التوترات. ونتفق مع السيد يرميتش على أن الوضع في شمال كوسوفو يجب أن يعود إلى ما كان عليه قبل ٢٥ تموز/يوليه. وإلا فإن النتيجة ستكون مكافأة الاستخدام الأحادي للقوة. وينبغي للوجود الدولي، لا سيما بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة الأمن الدولية في كوسوفو، أن تزيد من جهودهما لكبح جماح هذه الأطماع الخطيرة والمدمرة.

وتستحق المسائل التي أثارها السيد يرميتش بشأن أحداث ٢٥ تموز/يوليه الرد. ونحن نعتبر استخدام القوة الأمنية الدولية في كوسوفو لطائرات الهليكوبتر في تموز/يوليه لنقل شرطة كوسوفو انتهاكا صارخا لمركزها المحايد. وفي هذا السياق، نشعر بالقلق من الإعلان باعتبار المعبرين الحدوديين في يارنيه وبرنيك مناطق عسكرية محمية يسمح للقوة الأمنية في كوسوفو باستخدام القوة فيها. وندعو قائد القوة إلى التصرف بمسؤولية والامتناع عن اتخاذ تدابير

إن المفاوضات المباشرة بين بلغراد وبريشينا بشأن مستويات المعيشة في كوسوفو وقضايا السلام والاستقرار الفنية في منطقة البلقان - التي كانت قد استؤنفت في آذار/مارس الماضي في بروكسل تحت رعاية الاتحاد الأوروبي - توقفت للأسف مرة أخرى بسبب التوترات التي ظهرت من جديد في شمال كوسوفو. ويتعين استئناف تلك المفاوضات، وستحظى قضية شمال كوسوفو بوضوح بأولوية عالية.

في بياننا الأخير في المجلس بشأن هذا الموضوع أعرب وفد بلدي، مثل غيره، عن أسفه لتجدد التوتر. واليوم ندعو مرة أخرى جميع الأطراف إلى الامتناع عن القيام بأعمال استفزازية يمكن أن تؤدي إلى تفاقم التوترات، وإلى اعتماد موقف بناء معتدل لهيئة مناخ يفضي إلى الحوار. إن التأثير المشوه للحظر التجاري على منتجات كل منطقة مجاورة في الصراع يؤدي إلى نتائج عكسية، بل ويجر المفاوضات إلى الورا.

في الختام، وسعيا إلى التوصل إلى حل سلمي لمسألة كوسوفو، تدعو غابون جميع الأطراف إلى التزام الهدوء والدخول بحسن نية في الحوار المباشر الذي بدونه ستظل القضايا ذات الاهتمام المشترك دون حل. ويأمل وفد بلادي رؤية استئناف المفاوضات تحت رعاية الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، ورؤية النجاح في الجولة المقبلة من المحادثات المقررة في أيلول/سبتمبر.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن ممتنون للسيد طريف على عرضه تقرير الأمين العام عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2011/514). ونرحب بمشاركة وزير خارجية صربيا، السيد فوك يرميتش، في هذا الاجتماع،

عناصر الوجود الدولي الأخرى في كوسوفو، كما أنها فشلت في الرد على الأحداث الأخيرة في المنطقة الشمالية. ولقد آن الأوان لتعيين ممثل خاص جديد للأمين العام في كوسوفو لرئاسة البعثة. ولا نفهم لماذا تقوم الأمانة العامة بتأخير حل هذه القضية الحاسمة. يجب اتخاذ الإجراء اللازم فوراً.

وعلاوة على ذلك، قالت الامانة العامة إن التخفيض في تمويل البعثة لن يقوض أنشطتها، ولكن من الواضح اليوم، في ضوء العرض الذي قدمه السيد ظريف، أن الحال ليس كذلك. ويتعين تصحيح هذا الوضع.

إننا نصر على إجراء تحقيق موضوع كامل في الجرائم في كوسوفو، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية الذي كشف عنه تقرير الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا الذي أعده ديك مارتى. ونعتقد بأن قيام بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون كوسوفو بتشكيل فريق خاص لإجراء التحقيقات قد تأخر دون داع. وتعيين متخصص أمريكي رئيساً له يؤكد مرة أخرى أن تحقيقات من هذا النوع يجب أن تكون دولية. وفي ذلك السياق، نؤكد مجدداً دعمنا لاقتراح صربيا المقدم إلى مجلس الأمن باستحداث آلية تحقيق دولية خاصة تخضع، للمساءلة أمام المجلس فقط. وسيضمن ذلك موثوقيتها ونزاهتها السياسية.

ونوجه الانتباه إلى عدم جواز مشاركة زعماء كوسوفو - خارج نطاق بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو - في المحافل الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة. ونحن لا نقبل بمحاولات إضفاء الشرعية على كوسوفو بجعلها عضواً في الهيكل الدولية.

الحالة فيما يتعلق بعودة المشردين داخليا إلى كوسوفو ما زالت غير مرضية. وللأسف يوجد إهمال مستمر للعديد من الحالات التي يجبر فيها صرب كوسوفو على بيع ممتلكاتهم ومغادرة المنطقة. ويشهد ذلك على انعدام أي تسامح متزايد

متطرفة تحايي جانبا واحدا. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو أن تحافظ على اتصالاتها الوثيقة مع القوة الأمنية في كوسوفو وأن تكفل أن يتوافق ذلك تماماً مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وتقوم الحاجة، برأينا، إلى حل توفيقى بشأن الخطة المؤقتة لمراقبة الحدود الإدارية في شمال منطقة كوسوفو الصربية المتمتعة بالحكم الذاتي. ومما يكتسي الأهمية أن يعبر هذا الاتفاق عن مصالح الناس الذين صيغ لأجلهم - في هذه الحالة سكان المنطقة.

لدينا بضع كلمات نقولها عن بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. كانت هناك حالات لسياسة التنصل السافر من المسؤولية تجاه السلطات في بريشتينا. وذلك يتناقض مع المركز المحايد لتلك البعثة ويقوض سلطتها. إن بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو يجب أن تتقيد بدقة بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وهذا يعني التصرف بحياد، تحت قيادة بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، مع أخذ مصالح كلا الجانبين بعين الاعتبار. وهذا ليس مجرد رغبة لدينا بشأن هذه المسألة؛ بل هو ما حدده الأمين العام في عام ٢٠٠٨ باعتباره أحد الشروط اللازمة لنشر بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في المنطقة. وقد أقر ذلك أعضاء المجلس كافة.

لا يمكن تحقيق حل مستدام للحالة في كوسوفو إلا عن طريق المفاوضات بين الأطراف المعنية على أساس أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وفقاً للولاية الصادرة عن مجلس الأمن يتعين على بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أن تؤدي دوراً هاماً في الحوار بين بلغراد وبريشتينا.

في الواقع، مع كل الاحترام للسيد ظريف، لا بد لنا من أن ننوه بغياب القيادة الحقيقية للبعثة. فالبعثة تتجاهلها

أود أن أركز بياني على مسائل معينة. أولها، الحوار بين بلغراد وبريشتينا، الذي أسفر بالفعل عن بعض النتائج الهامة في مجالات حرية التنقل، والسجل المدني، والشهادات الأكاديمية. ويظل الحوار يشكل أهم سياق للوصول إلى حل متفق عليه للمسائل العالقة.

ويجلس الطرفان، تحت رعاية الاتحاد الأوروبي وحفزه للحوار، على طاولة واحدة لمناقشة المسائل ذات الأثر على الحياة اليومية لسكان صربيا وكوسوفو. ولا يمكن لهذه العملية أن تتقدم إلا إذا توفرت النوايا الحسنة والاستعداد الطيب وروح التوافق بين كلا الجانبين. ومن رأيي أننا سوف نخطو خطوة كبيرة للوراء فيما لو توقفت عملية الحوار هذه، لأن ذلك يعني خيبة الأمل في التوصل إلى تسوية متفق عليها على نحو متبادل. وإن كان لنا أن نتوقع تطورات إيجابية، وأن تحرز عملية التفاوض تقدماً على نحو مجد، فلا بد لكلا الطرفين من تقديم التنازلات. وسوف أعود إلى هذه النقطة فيما بعد.

وأود الآن أن أتناول بعض المسائل المشار إليها في تقرير بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. وينبغي الثناء على الجهود المتواصلة التي تبذلها هذه البعثة فيما يتعلق بدعم سيادة القانون وإنفاذه في كوسوفو. ولا تزال المسائل البارزة تحتل مكانة واضحة في التقرير بشأن نشاط البعثة. وأود أن أشير مرة أخرى إلى التحقيق فيما يتعلق بالادعاءات المثارة بشأن الاتجار بالأعضاء البشرية، وهو ما يمكن أن يرقى إلى مستوى جرائم الحرب في كوسوفو، وعواقب هذه الادعاءات في البلدان الأخرى.

لقد تم تخصيص موظفين جدد وموارد هائلة لفرقة العمل الخاصة التابعة للبعثة بشأن التحقيق في الادعاءات الواردة في تقرير عضو مجلس الشيوخ ديك مارتي، الذي بلغ المراحل النهائية من إعدادده. ونرحب بنجاح البعثة في إنشاء

بين الطوائف في كوسوفو. وعلى العكس من ذلك، فإن الاتجاه ينحو في الواقع إلى الانتكاس. وأراضي الجيوب الصربية الكبيرة تنقل تدريجياً وسوف تختفي في نهاية المطاف.

يتمثل واحد من أهم إنجازات المجلس في كوسوفو في حقيقة أننا بعد عام ١٩٩٩ نجحنا في منع وقوع حمام دم كامل في المنطقة. ويعود الفضل في ذلك، إلى حد كبير، إلى الفهم المشترك لعدم جواز استخدام القوة لحل الخلافات. وإن الأحداث المأساوية التي جرت في نهاية تموز/يوليه في شمال كوسوفو أظهرت بوضوح أن الوضع في المنطقة أبعد ما يكون عن الاستقرار ويظل قابلاً للانفجار.

في ظل هذه الظروف، اقترح الوفد الروسي أن ينظر أعضاء المجلس في مشروع بيان رئاسي قصد منه توصيل رسالة واضحة ولا لبس فيها إلى جميع الأطراف بشأن الحاجة إلى الامتناع عن التصرفات الأحادية واستخدام القوة، وإلى استخدام الحوار في التغلب على الخلافات في الرأي. آخذين في الاعتبار خلافات الرأي المعروفة داخل المجلس فيما يتعلق بمسألة كوسوفو، فقد أعدنا مشروع وثيقة تتسم بالتوازن التام. غير أن الموقف المعيق الذي اتخذته المجموعة الحماسية داخل المجلس، أغلق الطريق أمامها. ونحن نعرب عن أسفنا وخيبة أملنا في ذلك.

السيد كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص بالنيابة للأمين العامة، السيد فريد ظريف، على إحاطته الإعلامية. وأود أن أرحب بوزير خارجية صربيا، السيد فوك يريميتش، ووزير خارجية كوسوفو، السيد أنور خوجة، وأشكرهما على مداخلةهما. وأود أن أعرب عن تقديري للسيد لاميرتو زانير على عمله في كوسوفو، وأتمنى له التوفيق في منصبه الجديد.

هيئة مختصة بجرائم معينة تم ارتكابها خارج حدود كوسوفو. وممثل إنشاء هذه الهيئة تطوراً هاماً في السعي إلى الكشف عن الحقيقة الكاملة لهذه الادعاءات، الذي ينبغي أن يظل هدفنا النهائي. ومن الأهمية بمكان أن يبقى أعضاء المجلس مواكبين تماماً للتقدم الذي تحرزه تحقيقات البعثة بشأن الادعاءات التي أثارها عضو مجلس الشيوخ.

وتوفر الحالة الراهنة في كوسوفو فرصة كبيرة لمحاولات إحداث تغيير قسري على الأوضاع الماثلة في الواقع، على أمل أن يكون تغييراً دائماً. غير أن مثل هذه التصرفات أو المبادرات لا ينبغي قبولها، بصرف النظر عن الطرف الذي تصدر عنه. ومن مسؤوليتنا التأكد من أننا لن نجني شيئاً بالانحراف عن المسار الدبلوماسي، مهما بدا هذا المسار ضيقاً ومتعرجاً.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم

بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد فريد ظريف على إحاطته الإعلامية اليوم. وأتمنى له التوفيق في دوره بصفته ممثلاً خاصاً بالنيابة للأمين العام. وأود أيضاً أن أشكر سلفه، السيد لامبرتو زانير، على عمله الفعال بصفته ممثلاً خاصاً.

وأود أن أرحب اليوم، بالسيد أنور خوجة، وزير خارجية كوسوفو، والسيد كوف يرميتش، وزير خارجية صربيا، وأشكرهما على بيانتهما.

لقد شهدنا وقتاً مضطرباً في كوسوفو خلال الشهر الماضي. وكانت المملكة المتحدة في قلق بالغ بسبب نشوب العنف هناك، والذي أسفر عن مقتل أحد رجال الشرطة وجرح الكثير من مواطني كوسوفو. ونقدر الدور الذي تضطلع به قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، في تهدئة الأوضاع، وتذليل الاتفاقات بين كوسوفو وصربيا على إنهاء المأزق الحالي. ونحث جميع الأطراف على مواصلة التنسيق مع هذه الجهات وغيرها من الأطراف الدولية الفاعلة في كوسوفو.

ونرحب بعدم وقوع أحداث عنف إضافية، ونحث كلاً من كوسوفو وصربيا على الاستمرار في المشاركة على نحو بناء. وكما قال السيد ظريف، فإن من الضروري أن

وتوفر الحالة الراهنة في كوسوفو فرصة كبيرة لمحاولات إحداث تغيير قسري على الأوضاع الماثلة في الواقع، على أمل أن يكون تغييراً دائماً. غير أن مثل هذه التصرفات أو المبادرات لا ينبغي قبولها، بصرف النظر عن الطرف الذي تصدر عنه. ومن مسؤوليتنا التأكد من أننا لن نجني شيئاً بالانحراف عن المسار الدبلوماسي، مهما بدا هذا المسار ضيقاً ومتعرجاً.

وفي هذا الإطار، فإن من الضروري الترحيب بعمل القوات والهيئات الدولية وتعزيز قدراتها. وفي هذا الصدد، أود أن أثنى على المهارات التنفيذية والتكتيكية التي أظهرتها قوة كوسوفو أثناء الأحداث التي ناقشناها.

كما تؤدي البعثة دوراً رئيسياً في العديد من جوانب تطبيع الحياة في كوسوفو. ونثني على عمل والتزامات هذه البعثة العسوية. ونرحب بالتراجع الكبير الذي حدث في جرائم العنف التي وصفت في تقرير الأمين العام (S/2011/514) فضلاً عن التحسن في مهنية شرطة كوسوفو.

ومن جانب آخر، فنحن قلقون من التزايد الحاد في الحوادث الإجرامية التي تؤثر على مجتمعات الأقليات خلال الشهرين الثلاثة الماضية. وبقينا، فإن كفالة الأمن البدني للأقليات، تشكل ركناً أساسياً من أركان سيادة القانون في أي مؤسسة حديثة للحكم.

ومن المهم بالنسبة للطرفين الحفاظ على الجهود الدبلوماسية وتكثيفها، بروح الثقة والشفافية. وليس ذلك

ونحن نتشجع لاستئناف عمل الفريق العامل المعني بالأفراد المفقودين، الذي أبرزه تقرير الأمين العام. وتتسم مواصلة الالتزام بهذه العملية من قبل كلا الطرفين بالأهمية فيما يتعلق بالتوصل إلى حل نهائي للأسر التي فقدت أعضائها في عقد التسعينيات، وإحراز تقدم نحو المصالحة الإقليمية.

كما يثير تقييم الأمين العام لاستمرار التوترات بين المجتمعات المستقبلية والعائدين شواغل مستمرة. ولطالما دعمت المملكة المتحدة عمل الأمم المتحدة وحكومة كوسوفو من أجل ضمان شعور العائدين بقدرتهم على العودة إلى وطنهم. ووفرت حكومة بلدي عبر السنوات العديدة الماضية، ما يربو على ٣ ملايين دولار لدعم العمل المبذول من أجل العائدين.

ختاماً، وكما قال وزير الخارجية هينغ، ووزير الخارجية فسترفيلي، في ٨ آب/أغسطس، فقد أحرزت بلدان غرب البلقان تقدماً جيداً نحو الديمقراطية وعلاقات الحوار عبر الـ ١٧ عاماً الماضية منذ انشطار يوغوسلافيا السابقة. كما تم تسليم مجرمي الحرب لمواجهة العدالة الدولية. ووجهت الدعوة إلى كرواتيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. منذ اجتماعنا آخر مرة، زاد عدد البلدان التي تعترف بكوسوفو دولة مستقلة إلى ٨١ بلداً. يبين هذا أن تقدم كوسوفو كدولة مستقلة قابلة للحياة لا رجعة عنه.

إن مكان مستقبل كوسوفو في الاتحاد الأوروبي، إلى جانب صربيا وجيرانهما الآخرين في غرب البلقان. تؤكد المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية مرة أخرى التزامها بالعمل دون كلل صوب تحقيق ذلك الهدف.

السيد سلام (لبنان): أشكر السيد فريد ظريف على إحاطته الإعلامية، وأرحب بوزير خارجية صربيا، السيد فوك يرميتش، وأشكره على بيانه. كما أشكر السيد أنور خووجة على بيانه.

تكون اللهجة الخطابية بناءً في الجانبين، وليست لهجة تحض على المواجهة.

وهناك حاجة إلى تهدئة التوتر في الشمال، حتى لا يعاني السكان المقيمون هناك. ويلاحظ تقرير الأمين العام (S/2011/514) أن السلطات في كوسوفو أجرت في أبريل/نيسان إحصاءً للسكان والمنازل في مختلف أنحاء البلاد، باستثناء الجزء الشمالي منها. ومن المؤسف أن ما يسمى بالهياكل الموازية في الشمال، منعت مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، من إجراء الإحصاء هناك. ومن شأن ذلك أن يشوه المعلومات الضرورية اللازمة لتوفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والصحية لسكان كوسوفو الشمالية.

ويظهر ذلك، جنباً إلى جنب مع اندلاع العنف في تموز/يوليه، مدى ضعف الحالة في كوسوفو الشمالية. كما تؤكد أكثر من أي وقت مضى، أهمية وضع العلاقات بين كوسوفو وصربيا في مسار أكثر استقراراً. وهذا ما يدعونا إلى أن ندعم بنشاط وعلى نحو كامل، عملية الحوار التي يذللها الاتحاد الأوروبي. ويوفر ذلك الحوار فرصة فريدة لبناء تعاون مستدام وعملي بين كوسوفو وصربيا، ولدفع كلا البلدين بطريقة أكثر استقراراً، نحو مستقبل آمن ومزدهر في الاتحاد الأوروبي.

وقد أصاب تقرير الأمين العام في تأكيد التقدم المحرز خلال الجولة الخامسة للحوار. ومن شأن الاتفاقات التي تم التوصل إليها، وفيما لو نفذت على النحو المطلوب، أن تؤدي إلى تحسن حياة الشعبين في كوسوفو وصربيا على حد سواء. وأحث الوزيرين خووجة ويرميتش على عدم صرف الانتباه عن ذلك التقدم المحرز، أو عن قيمنا المشتركة. وينبغي لحكومتنا كوسوفو وصربيا أن تستعدا للمشاركة على نحو بناء في جلسة الحوار القادمة، المقرر لها أن تبدأ يوم الجمعة المقبل.

حيال تزايد التوتر في شمال كوسوفو، كما نشاركه تقييمه في أن القضايا الحساسة لا يمكن حلها إلا من خلال الوسائل السلمية وعبر التشاور بين المجموعات المحلية. ونحث في هذا الإطار جميع الأطراف المؤثرة في منطقة شمال إقليم كوسوفو على الاضطلاع بدور مساعد في إيجاد حلول للمسائل الحساسة، لما في ذلك من تأثير على المناخ الأمني والسياسي في هذه المنطقة.

وعلى صعيد آخر، نرى أن الجهود القائمة لتوضيح مصير المفقودين جزء مهم من عملية تحقيق المصالحة رغم التقدم البطيء المحرز في هذا المجال. وننوه في هذا الإطار بجهود كل الأطراف المعنية، بما فيها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو واللجنة الدولية للصليب الأحمر. أخيراً، بخصوص ادعاءات المعاملة غير الإنسانية والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو خلال عام ١٩٩٩، نأمل ألا يدخر أي جهد لجلاء الحقيقة ومحاسبة المرتكبين كركيزة أساسية في إحقاق العدالة وترسيخ المصالحة وبناء سلام مستدام.

السيد لي باو دونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، السيد فريد ظريف، على إحاطته الإعلامية. وأرحب بوجود وزير خارجية صربيا، السيد فوك يرميتش، في جلسة اليوم. لقد استمعت بعناية بالغة إلى بيان السيد حوجة.

في الآونة الأخيرة، ظلت الحالة في كوسوفو مستقرة عموماً، غير أنها لا تزال حساسة وهشة. إن الحالة في شمال كوسوفو حيث تعيش الأقليات العرقية معقدة بصفة خاصة.

تشعر الصين بقلق بالغ إزاء التوترات الأخيرة في شمال كوسوفو. نحن نرى أنه ينبغي على الأطراف المعنية

تؤكد على دعمنا لدور بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في تيسير المصالحة ودعم الأمن وتعزيز حقوق الإنسان. وننوه بالدور الايجابي الذي تضطلع به في عدد من القضايا كملف المفقودين وحماية التراث الثقافي والديني. وندعو الأطراف المحلية إلى تقديم الدعم اللازم للبعثة لتمكينها من تنفيذ ولايتها. ونرى من المهم أن يستمر التنسيق بين بعثتي الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو في إطار موقف الحياد المنصوص عليه في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

من المشجع أن يكون الحوار بين بلغراد وبريشينا قد شهد تقدماً أدى إلى اتفاق على عدد من المسائل التي تسهل الحياة اليومية لسكان كوسوفو، بما في ذلك السجل المدني وحرية التحرك والشهادات الأكاديمية. ويحدونا الأمل أن يشكل ذلك مدخلاً لحل سائر القضايا العالقة بروح بناءة ومنفتحة، وأن يسعى الطرفان بموازاة ذلك إلى هيمئة الظروف لإحقاق المصالحة بين المجموعات بما يخدم مصالح السلام والاستقرار على المدى الطويل.

لذلك فإن المرحلة الحالية حساسة جدا كونها تهيئ المرحلة المقبلة. وبالتالي، من شأن أي إجراء يساهم في تأجيج الوضع على الأرض أن يؤثر على مكتسبات الحوار ويزعزع الثقة بين الطرفين بغض النظر عن خلفياته القانونية. نحن ننظر إلى أحداث ٢٥ و ٢٦ تموز/يوليه من هذا المنظور. ونحث الطرفين في المستقبل على الامتناع عن اتخاذ إجراءات أحادية الجانب أو اللجوء إلى العنف وتطوير أي تفاهق في الوضع الأمني عبر الحوار.

على الصعيد الأمني، نعرب عن ارتياحنا لبقاء الحالة الأمنية هادئة نسبياً في معظم أنحاء الإقليم خلال الفترة المشمولة بتقرير الأمين العام. إلا أننا نشاطر هذا الأخير قلقه

ظريف، على عرضه آخر المستجدات بشأن الحالة في كوسوفو.

من دواعي الارتياح أن نلاحظ العودة إلى الحالة الطبيعية في شمال كوسوفو بعد أحداث الشهر الماضي. ونحث الطرفين على مواصلة المحافظة على الزخم بغية اتقاء العودة إلى العنف. وعليهما أيضا الاشتراك بنفس الجدية في تعزيز المصالحة والتسوية السلمية للقضايا العالقة استنادا إلى مبادئ الوفاق والاحترام المتبادل التي ثبتت صحتها بمرور الزمن.

في حين يشير تقرير الأمين العام (S/2011/514) إلى أن الحالة الأمنية العامة في كوسوفو مستقرة، إلا أنها لا تزال في توازن هش. إن حوادث الهجمات على طوائف الأقليات والموظفين الدوليين والتوترات الكامنة في شمال كوسوفو مؤشر على التحديات في الإقليم. ومن المهم بصفة خاصة ضرورة التصدي لانعدام الأمن والتحديات الأخرى التي لم يتم التغلب عليها في شمال كوسوفو. ثمة حاجة إلى العمل الملموس والمتضامن لتعزيز إنفاذ القانون وتشجيع المشاورات واسعة النطاق بهدف تعزيز التماسك الاجتماعي والمصالحة فيما بين الطوائف.

ونثني على الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (بعثة الإدارة المؤقتة) لتسهيل الحوار والعلاقات الودية بين المجتمعات المحلية. كما نقدر التعاون بين بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو (بعثة الاتحاد الأوروبي) وغيرها من الجهات الفاعلة في تعزيز التعاون والسلام في كوسوفو والمنطقة بشكل عام. وسيقطع إيجاد حلول مستدامة وبعيدة المدى للقضايا ذات الاهتمام المشترك للمجتمعات المحلية وبين الطرفين شوطا طويلا نحو تعزيز السلام الدائم والاستقرار في كوسوفو والمنطقة.

توخي الحذر وحل خلافاتها من خلال الحوار والمفاوضات والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات منفردة من شأنها تغيير الوضع الراهن للمنطقة وتفاقم الوضع الحالي.

إن مسألة كوسوفو تؤثر بشكل مباشر على السلام والاستقرار في البلقان وأوروبا بوجه عام. وترى الصين أنه يتعين احترام سيادة وسلامة أراضي صربيا. يشكل قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) الأساس القانوني المهم لحل مسألة كوسوفو. ويتعين تسوية مسألة كوسوفو في إطار القرارات ذات الصلة وعبر الوسائل السلمية من قبيل الحوار والمشاورات والمفاوضات فيما بين الأطراف المعنية.

وتشعر الصين بالارتياح حيال التقدم المحرز مؤخرا في الحوار بين صربيا وكوسوفو. ونحث الطرفين على المحافظة على الزخم والسعي لإيجاد حل يحظى بالقبول المتبادل في موعد قريب.

وتشيد الصين ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على جهودها في الاضطلاع بولايتها في ظل ظروف صعبة، ونؤيد مواصلة إسهام البعثة في صون السلام والاستقرار الإقليمي. ونأمل أن تواصل المنظمات الإقليمية المعنية الاضطلاع بدور إيجابي وبناء في معالجة مسألة كوسوفو على النحو الواجب.

يساور الصين قلق بالغ حيال الاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو. لا يمكن التغاضي عن عمل ينتهك القانون الدولي والمعايير الإنسانية الدولية. إن مخاوف صربيا حيال هذه الحالات لها ما يبررها تماما. ونؤيد الدعوة إلى قيام الأمم المتحدة بإجراء تحقيق في هذه الحالات.

السيد أونوو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أنضم إلى المتكلمين الآخرين في شكر معالي السيد فوك يرميتش، وزير خارجية صربيا، على تشاطر منظوراته معنا. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام، السيد فريد

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية)
 (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرحب بوزير الخارجية
 خوجة ويرميتش في المجلس. وأود أيضا أن أرحب بالمثل
 الخاص للأمين العام بالنيابة، السيد فريد ظريف، في المجلس
 وأن أشكره على إحاطته الإعلامية. اسمحوا لي أن أتوقف
 لحظة للتعبير عن امتناننا وتقديرنا للممثل الخاص السابق
 لامبرتو على خدمته للأمم المتحدة وقيادته بعثة الأمم المتحدة
 للإدارة المؤقتة في كوسوفو (بعثة الإدارة المؤقتة). نتمنى له
 دوام التوفيق والنجاح خلال فترة توليه منصب الأمين العام
 لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

أود أن أثير أربع نقاط اليوم. أولا، في أعقاب
 الأحداث الأخيرة والعنف في شمال كوسوفو، نرحب
 بالتفاهم المشترك الذي تم التوصل إليه بين قادة كوسوفو
 وصربيا بهدف التخفيف من حدة التوترات. إننا نتوقع من
 الجانبين التمسك السلمي والكامل بالتفاهم والاحترام الدقيق
 له. وإننا نثني على قوة كوسوفو على تيسيرها العملية التي
 أدت إلى التفاهم المشترك والعمل على الحفاظ على بيئة
 مأمونة وعلى حرية الحركة، وفقا لولايتها المنشأة عملا
 بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

كوسوفو لها الحق، بوصفها دولة مستقلة وذات
 سيادة، في بسط سلطتها وفرض سيادة القانون على كامل
 أراضيها، وضمان وجود سلسلة قيادة موحدة للشرطة. إن
 تعزيز سيادة القانون، بما في ذلك في شمال كوسوفو، أمر بالغ
 الأهمية لتنمية كوسوفو باعتبارها دولة أوروبية، وأساسي
 لضمان رفاهية وأمن جميع مواطني كوسوفو، بغض النظر عن
 انتمائهم الطائفي أو مكان تواجدهم، وهو يخدم مصلحة
 جيرانها والمنطقة بأسرها. وما زال يراودنا قلق عميق من
 الأعمال التي قامت بها شرطة وزارة الداخلية الصربية في
 شمال كوسوفو، في انتهاك مباشر لسيادة كوسوفو خرق

لذا نحث الجهات الفاعلة إقليميا ودوليا على مواصلة
 أعمالها، وتكثيف جهودها من أجل التوصل إلى حل دائم
 للمشاكل في كوسوفو. كذلك نحث الطرفين على أن
 لا يسمح للمخاوف بشأن حوادث الشهر الماضي لعرقلة
 المحادثات التي ييسرها الاتحاد الأوروبي. لقد اشترك الطرفان
 حتى الآن بروح بناءة في تلك المحادثات. ونحن نشيد بهما
 على النتائج التي تحققت حتى الآن، ونحثهما على الحفاظ على
 التزامهما بالعملية. ومن المناسب بالتأكيد أن يكثف المجتمع
 الدولي جهوده للحفاظ على المكاسب التي تحققت في تلك
 المحادثات.

وفي ذلك الصدد نحث الاتحاد الأوروبي وبعثة الإدارة
 الانتقالية والجهات الدولية الأخرى على مواصلة تقديم الدعم
 اللازم للمحادثات. ونؤكد أيضا على أهمية ضمان مشاركة
 جميع أصحاب المصلحة المحليين في العملية.

وحول قضية العودة، من الضروري مواصلة الجهود
 لتعزيز العودة الطوعية، وكذلك تهيئة الظروف اللازمة لهذه
 العودة. في ذلك السياق نؤيد الاقتراح بتقديم منافع
 للمجتمعات المستقبلية في مشاريع العودة. والمطلوب مواصلة
 أنشطة التواصل التي تنفذها البعثة، وكذلك الدعم الذي
 يقدمه مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين
 والمجتمع الدولي تعضيدا لتلك الجهود.

تلاحظ نيجيريا نية بعثة الاتحاد الأوروبي الشروع في
 تحقيقات في المزاعم الاتجار بالأعضاء البشرية. وإننا نؤكد
 على أهمية ضمان استيعاب وجهات نظر وشواغل جميع
 الأطراف المعنية على نحو كاف. وذلك سيضمن أن تحظى
 النتيجة النهائية للتحقيقات بأوسع تأييد ممكن.

في الختام، نشيد إشادة خاصة بعمل الممثل الخاص
 السابق للأمين العام، السيد لامبرتو زانير.

ثالثاً، نرحب بالتقدم الذي أحرزته بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو (بعثة الاتحاد الأوروبي) في تأمين ما يلزم من الموظفين والمرافق والمعدات لفرقة العمل التابعة لها والمعنية بإجراء تحقيقات شاملة وشفافة في الادعاءات الواردة في تقرير المقرر الخاص مارتي، المقدم إلى مجلس أوروبا. وقد عرضت الولايات المتحدة دعمها لفرقة عمل الاتحاد الأوروبي، ونرحب بتعيين كبير المدعين العامين.

يشير تقرير الأمين العام إلى التعاون الإيجابي الفعلي للسلطات الألبانية مع بعثة الاتحاد الأوروبي بشأن تلك القضية والقضايا الأخرى. ونتوقع تماماً أن تظل فرقة العمل، خلال إجراء تحقيقاتها، متمتعة بالتعاون الكامل من جميع السلطات المحلية في المنطقة. ونؤيد تأييداً كاملاً البعثة في قيادة تحقيقات بشأن مضمون التقرير على أساس الأدلة والمصادر ذات الصلة. وتنص قوانين كوسوفو والعمل المشترك للاتحاد الأوروبي من خلال البعثة صراحة على أنه يمكن للبعثة التحقيق والمقاضاة عن الجرائم الخطيرة، مثل تلك الواردة في التقرير، وأن تفعل ذلك بشكل مستقل. وكما يتبين من قضية غيتشي المفصلة في إضافة وثيقة البعثة (انظر S/2011/514، المرفق)، يتوفر للبعثة بالفعل الاختصاص والقدرة على التحقيق في الجرائم المرتكبة خارج كوسوفو أيضاً، والمقاضاة عليها.

التأكيد على أن جميع التحقيقات في جرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة قد جرت تحت رعاية مجلس الأمن غير صحيح. والعديد من القضايا كانت ولا تزال اليوم معروضة على المحاكم المحلية في المنطقة. وهذا النهج جوهرى لاستراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) الذي يطالب بانسحاب هذه الشرطة العسكرية والقوات العسكرية.

ثانياً، أود أن أشير إلى أن الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين كوسوفو وصربيا قد بدأ يؤتي ثماره. والواقع أنه، نتيجة للاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن، أصبح من الأسهل على المسافرين التنقل في جميع أنحاء المنطقة، وتوفرت للطلاب آفاق أكثر وضوحاً نظراً لوجود سجلات بإنجازاتهم الأكاديمية مقبولة في البلدان المجاورة، وسوف يكون بوسع المواطنين العاديين الحصول على سجلات مدنية أكثر دقة، مما يعزز سيادة القانون.

إننا نؤيد نية بلغراد وبريشتينا مواصلة حوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي في أيلول/سبتمبر، ونبقى آمليين في أن تتمكننا من التوصل إلى الاتفاق على معاملة إيجابية متبادلة على الحدود ييسر للأشخاص والبضائع التحرك بحرية في كلا الاتجاهين. وندعو الجانبين، تماشياً مع تطلعاتهما الأوروبية والمصالح الاقتصادية للمنطقة بأسرها، إلى إيجاد حل لهذه الأزمة ووضع حد لقيودهما التجارية. ومن المؤسف أن تضطر حكومة كوسوفو لفرض قيود تجارية متبادلة على صربيا. وفي الوقت نفسه، يتعين علينا أن نعتزف بحقيقة أن صربيا فرضت حظراً مماثلاً على السلع من كوسوفو منذ أكثر من ثلاث سنوات.

الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي ليس حول مركز كوسوفو. كوسوفو بلد مستقل ذو سيادة. وليس مطروحا على الطاولة لا التقسيم ولا إجراء تعديلات للأراضي، ومثل هذه الاقتراحات لا تعمل إلا على زرع الخوف، وتقويض الاستقرار في المنطقة. الحوار هو حول تحقيق المستقبل الأوروبي لكل من كوسوفو وصربيا. وكل منهما ستستفيد من تقدم الأخرى على طريق الاندماج الأوروبي الكامل.

الطريق لمناقشة المسائل السياسية العالقة التي تحتاج إلى معالجة. والحوار هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، فإننا قلقون من تزايد التوترات في شمال كوسوفو. وينبغي لجميع أصحاب المصلحة توخي الحذر البالغ في هذه المرحلة، لتفادي تفاقم الحالة دون مبرر. ونحن قلقون أيضاً بشأن تزايد الحوادث التي تشمل الأقليات والموظفين الدوليين عبر الإقليم كله. ويتعين على السلطات المعنية بذل كل ما في وسعها لمنع هذه الأعمال.

وفيما يتعلق بالمسائل الإنسانية وحقوق الإنسان، نرحب باستئناف عمل الفريق العامل المعني بالأشخاص المفقودين، وهي مسألة ذات أهمية بالغة بالنسبة للسكان المحليين. وفي الجانب الآخر، نشاطر الأمين العام قلقه من قلة عدد العائدين طوعاً إلى الإقليم، على الرغم من الجهود المبذولة في ذلك الصدد.

وتظل البرازيل قلقة من الادعاءات المتصلة بالمعاملة اللاإنسانية للأفراد، والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية. وتتشجع برغبة الطرفين في التعاون مع التحقيقات في هذه الحالات، والتي ينبغي أن تخضع لتقصي الحقائق المستقل والمتسم بالمصداقية. وفي ذلك الصدد، نظل على استعداد للنظر في إمكانية الأخذ بالخيارات التي تضع في الاعتبار الحاجة إلى شمول صلاحيات قضائية أخرى، وكذلك أهمية كفاءة اتساق التحقيقات مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وتعيد البرازيل تأكيد اعتقادها بأن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يوفر إطاراً ملائماً لتسوية متفاوض عليها، يمكن أن تخفف حدة التوترات في المنطقة. ونحن واثقون من إمكانية التوصل إلى حل عادل وشرعي، برعاية مجلس الأمن، عبر دعم بعثة الأمم المتحدة لإدارة المؤقتة في كوسوفو،

أخيراً، أود أن أؤكد مرة أخرى على أن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة بكوسوفو المستقر والمزدهر والمتعدد الطوائف والديمقراطية، التي يعيش في سلام مع جميع جيرانها. ونرحب بالتقدم المستمر في المنطقة للتعامل مع تركة صعبة موروثه عن تسعينات القرن الماضي. وتعطي الدورات التي استأنفها الفريق العامل المعني بالمفقودين بعد توقف دام قرابة سنة، الأمل في تسوية تلك التركة الصعبة. ونرحب أيضاً بالتقدم الذي أحرزته السلطات المحلية في إعادة إدماج العائدين الطوعيين والقسرئين على حد سواء في مجتمع كوسوفو.

يشاطرنا ٨١ بلداً رؤيتنا للمنطقة وقد اعترفوا بكوسوفو. ومرة أخرى ندعو بقية البلدان للمساهمة في الاستقرار في المنطقة من خلال الترحيب بكوسوفو في المجتمع الدولي من خلال الاعتراف الرسمي.

السيدة دنلوب (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية):

إنني أرحب بمعمالي السيد بيرميتش، وزير خارجية جمهورية صربيا، وأشكره على بيانه. وأشكر أيضاً الأمين العام على تقريره (S/2011/514). وأود أن أعرب عن تقديرنا للممثل الخاص بالنيابة فريد ظريف على إحاطته الإعلامية والسيد خوجة على ملاحظاته.

البرازيل أيضاً تغتنم هذه الفرصة لتعرب عن امتنانها للسيد لامبرتو زانير، لعمله المحترف كممثل خاص لكوسوفو، وتتمنى له النجاح في أنشطته الجديدة.

نحن سعداء بتكثيف المباحثات بين بلغراد وبريشينا، واستعدادهما لتحقيق نتائج ملموسة.

إن التقدم الذي أحرز في مجالات السجل المدني وحرية التنقل والشهادات الأكاديمية، من بين مسائل أخرى، يستحق الثناء، ومن شأنه إحداث تحسن ملموس في حياة سكان كوسوفو. وتنطوي هذه الاتفاقات على إمكانية تمهيد

نرى أن استمرار الاتصالات المنتظمة بين الطرفين يعد تديراً هاماً لبناء الثقة، ونأمل أن يساعد على تحسين الثقة، وأن يمكن الطرفين من معالجة المسائل العالقة المثيرة للخلافات.

وفي هذا الصدد، نلاحظ من تقرير الأمين العام (S/2011/514) أنه تم التوصل إلى اتفاقات بشأن التدابير السياسية الهادفة إلى تحسين حياة السكان العاديين في صربيا وكوسوفو في مجالات حرية التنقل، والسجل المدني، والشهادات الأكاديمية، وغيرها من المسائل العملية، وهو ما اعترف به ممثلا الطرفين اليوم هنا. وعلى الرغم من أن الحوار قد علق حتى أيلول/سبتمبر، فإننا نشجع الطرفين على المشاركة بطريقة بناءة، بهدف حل كافة المسائل العالقة وحفز المصالحة متى ما استؤنف الحوار.

غير أن من شأن التطورات السلبية على أرض الواقع أن تقوض الإنجاز الذي تحقق. وفي هذا الصدد، يساورنا القلق من التطورات التي حدثت في ٢٥ تموز/يوليه في شمال كوسوفو، وأدت إلى تدهور الحالة الأمنية المتوترة أصلاً في تلك المنطقة. وسوف تتمخض الأعمال الأحادية من جانب بريشتينا عن تقويض التقدم الذي أحرزه الطرفان في عملية الحوار، وتجعل صعباً التوصل إلى مصالحة في نهاية المطاف.

ويقوم الوجود الدولي في كوسوفو على تكليف صادر عن هذا المجلس من أجل تذليل عملية السلام والمصالحة. وعليه، فإن أي عمل يقوم به أي من الطرفين ويستهدف بعثة الإدارة المؤقتة أو بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، أو قوة كوسوفو، إنما هو عمل غير مقبول. ونؤيد نداءات الأمين العام الموجهة إلى بريشتينا والسلطات في ميتروفيتشا بشأن إظهار الاحترام الكامل للوجود الدولي، والتأكيد على حرمة مباني البعثة غير القابلة للانتفاص.

والمنظمات الإقليمية. ويتسم عمل البعثة بأهمية بالغة بالنسبة للمنطقة. ولا بد من توفير السلامة التامة للبعثة حتى تتمكن من تأدية وظائفها الهامة.

وينبغي للمجلس أن يبقي التطورات السياسية الجارية في كوسوفو قيد استعراضه الوثيق، وأن يشجع على إجراء مزيد من الحوار بين بلغراد وبريشتينا. وينبغي إظهار الفوائد الطويلة الأجل لهذا الحوار لجميع أصحاب المصلحة، بصرف النظر عن المناقشات بشأن المسائل السياسية التي لم تحل بعد.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):

تود جنوب أفريقيا أن تتغنم هذه الفرصة للترحيب بالمثل الخاص بالنيابة للأمين العام، السيد فريد ظريف، لدى المجلس. ونطمئنه على دعمنا له. كما نود الثناء على الممثل الخاص السابق للأمين العام، زانير، على مساهمته في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (بعثة الإدارة المؤقتة).

ونرحب مرة أخرى بحضور وزير الخارجية يرميتش في المجلس، ونشكره على بيانه. ونرحب أيضاً بالسيد خوجة، ونشكره على بيانه.

ويكرر وفد بلدي اعتقاده بأن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يظل نافذ المفعول، ويشكل الأساس لتسوية الحالة في كوسوفو. ويتمثل دور بعثة الإدارة المؤقتة في تعزيز الأمن والاستقرار في كوسوفو، وينبغي تمكينها من تنفيذ ولايتها كاملة، وفقاً للتفويض الممنوح لها من قبل المجلس. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري أن يحافظ الوجود الدولي في كوسوفو على مركزه المحايد في تنفيذ ولاياته، تمشياً مع البيان الرئاسي (S/PRST/2008/44) الذي اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

تدعم جنوب أفريقيا عملية الحوار بين الجانبين، وفقاً للتكليف الصادر لها عن الجمعية العامة. وبالإضافة إلى ذلك،

الإعلامية الشاملة بشأن الحالة في كوسوفو، وأنشطة إدارة بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو (بعثة الإدارة المؤقتة).

وأود أيضاً أن أشكر معالي السيد فوك يرميتش، وزير خارجية جمهورية صربيا، على بيانه. ولقد أصغينا باهتمام إلى البيان الذي أدلى به السيد أنور خوجة.

لقد فصل تقرير الأمين العام عن بعثة الإدارة المؤقتة (S/2011/514) الحالة الميدانية في كوسوفو. ونحن سعداء بملاحظة سعي البعثة إلى تحقيق الأولويات المكلفة بتنفيذها بهدف تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو والمنطقة بأسرها، في ذات الوقت الذي تواصل فيه توفير الإدارة المؤقتة لكوسوفو، وفقاً للتكليف الصادر لها بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وقد انخرطت البعثة، في سياق مواصلة تحقيق هذه الأهداف، على نحو نشط مع كل من بريشتينا وبلغراد، ومع المجتمعات المحلية في كوسوفو، والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية.

ونلاحظ كذلك بارتياح، أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وقوة كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، قد واصلت جميعها القيام بأدوارها الهامة في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، والتعاون والتنسيق مع بعثة الإدارة المؤقتة. ونأمل أن يساعد استئناف المحادثات بين بلغراد وبريشتينا، المقرر عقدها في الشهر القادم في بروكسل، على بناء الثقة اللازمة بين الجانبين.

من رأي الهند دائماً أنه ينبغي حل مسألة كوسوفو سلمياً عبر التشاور والحوار بين الأطراف ذات الصلة. وتتفق مع الأمين العام في رأيه بأن عملية الحوار هذه يمكن أن تدمج الفوارق بين الجانبين، وتحل سلسلة من المسائل العالقة التي تؤثر في حياة الناس على أرض الواقع. وإننا نحث كلا الطرفين على إبداء المرونة والتفهم والروح الابتكارية بغية تحقيق نتائج ملموسة. ويمكن للمشاركة الإيجابية لكلا

لقد أعربنا، في المناقشات السابقة للمجلس بشأن بعثة الإدارة المؤقتة في شباط/فبراير (S/PV.6483) وفي أيار/مايو (S/PV.6534)، عن رأينا بأن من شأن التقدم المحدود الذي أحرز نحو المصالحة بين المجتمعات المحلية في بلغراد وبريشتينا أن يتقوض بالادعاءات المتعلقة بتهديب الأعضاء البشرية. ونكرر تأكيد موقفنا الداعي إلى إجراء تحقيقات شاملة، تتسم بالمصداقية والحياد والاستقلالية في هذه الادعاءات في أسرع وقت ممكن. وترى جنوب أفريقيا أنه يجب ألا يكون هناك إفلات من العقاب فيما يتصل بأي انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

ولاحظنا في هذا الصدد البيان الذي أصدرته بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو أنها تتسم بالقدرة والخبرة والصلاحية التي تؤهلها للاضطلاع بهذه التحقيقات، وأنها تولت بالفعل المسؤولية عن إجرائها. ولاحظنا أيضاً إنشاء الفرقة الخاصة التابعة للبعثة. وتود جنوب أفريقيا أن تشجع البعثة على تقديم التقارير عن التقدم المحرز في هذه التحقيقات إلى المجلس بشكل منتظم.

ختاماً، إن المصالحة الوطنية بين بلغراد وبريشتينا تشكل الطريق الأمثل لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية على نحو مستدام. والحوار هو السبيل الوحيد المؤدي إلى إيجاد حل مجد وطويل الأجل للحالة الماثلة على الأرض، والدفع بالمنطقة قدماً نحو تمتين الاجتماعية الاقتصادية وتكاملها الإقليمي. و جنوب أفريقيا على استعداد تام للعمل داخل المجلس مع هؤلاء الشركاء دعماً لتلك العملية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

أود أن أنضم إلى غيري من المتكلمين في شكر الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام، فريد ظريف، على إحاطته

الدولية والإقليمية. ونأمل ألا تسعى تلك السلطات إلى تفويض دور البعثة، الذي أوكله إليها مجلس الأمن، وأن تتعاون، بدلا من ذلك، تعاوناً كاملاً مع البعثة والمؤسسات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، نأسف أسفاً عميقاً لعدم تمكّن المجلس من اعتماد بيان رئاسي بشأن التطورات الأخيرة في كوسوفو.

وإذ نرحب بالجهود التي تبذلها بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو للتحقيق في مزاعم المعاملة غير الإنسانية للناس والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو، فقد لاحظنا اهتمام صربيا المتواصل بدور مجلس الأمن في هذا التحقيق. وإننا نواصل تأييد الاقتراح بإيجاد آلية تحظى بدعم جميع أصحاب المصلحة وثقتهم.

ختاماً، اسمحوا لي أن أؤكد موقف الهند الثابت بأنه ينبغي لجميع المسائل المتعلقة بكوسوفو أن تُحلّ سلمياً عبر التشاور والحوار بين الأطراف المعنية، دون اللجوء إلى عمل أحادي يزعزع الاستقرار. ولا يمكن تحقيق تطلعات جميع الشعوب المعنية وإرساء أسس السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة إلا بهذه الطريقة.

أستأنف الآن مهامني بصفتي رئيس مجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك، يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.

الجانبيين في عمليات الحوار الرسمي وغير الرسمي، أن تمهّد الطريق أمام المزيد من التقدّم في علاقتهما. وفي هذا الصدد، نقدّر وندعم الدور المتواصل لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، في تيسير عملية الحوار تلك، ونحثّ الأطراف على التعاون الكامل معها.

كما ندعم جهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لتيسير عمل لجنة تنفيذ أعمال التعمير والفريق العامل المعني بالمفقودين. إن العودة الطوعية المتواصلة للاجئين، التي سجّلها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، مشجّعة. لكنّ عدد العائدين طوعاً بقي منخفضاً جداً، ويجب إيجاد حلول ملائمة لمعالجة التوتّرات الدائمة بين المجتمعات المستقبلية والعائدين، فضلاً عن الاندماج الناجح لجميع العائدين في المجتمعات المحلية.

ويساورنا القلق من تكرار التهديدات لمرافق مكتب بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في ميتروفيتشا، والعدد المتزايد من الحوادث التي تُصيب الموظفين الدوليين وموجوداتهم، بما في ذلك التوتّرات المتصاعدة والحوادث الحدودية الأخيرة في شمال كوسوفو. وإننا ندعو الأطراف إلى حلّ المسائل الدقيقة بالوسائل السلمية، على أساس المشاورات والمشاركة مع جميع الفئات، وتفادي أيّ إجراء أحادي.

ولاحظنا مع القلق رأي الأمين العام بأنّ سلطات كوسوفو تساورها شكوك عميقة بأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لا تيسر مشاركتها في المبادرات